الدولة ...السلطة .... الطبقات الاجتماعية. مقدمات منهجية- اشارة خاصة للعراق
الفصل الثالث: بعض المقاربات بشأن الدولة: اشكالية الدولة في الكلاسيك الماركسي

د. صالح ياسر

تقتضي الضرورة المنهجية بأنه وقبل الولوج في تفاصيل المقاربة الماركسية التوقف، ولو بشكل سريع (وعلى هيئة برقيات !)، عند ابرز عناصر المقاربة الليبرالية لإشكالية الدولة.

في البداية، ينبغي القول ان الرأسمالية والفلسفة والنظرية التي استندت عليها (الليبرالية) لم تنشأ دفعة واحدة بل عبر مخاضات من التغيرات الاجتماعية التي عصفت بأوربا منذ بداية القرن السادس عشر، وطبيعة التغير الاجتماعي والفكري يأتي بشكل متدرج بطيء. وهي لم تتبلور كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم عدة مفكرين في إعطائها شكلها الأساسي وطابعها المميز. ومن ناحية التحقيب التاريخي يمكن القول انها أنها كانت رد فعل لتسلط الكنيسة والإقطاع في العصور الوسطي بأوربا.

ولابد من الاشارة الى ان إشكالية مفهوم الدولة ودورها داخل المجتمع تُمثِّل إحدى الإشكاليات المهمّة في النظرية السياسية الليبرالية. وتتمحور هذه الإشكالية في السؤال التالي: **ما دور الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية؟**

إذا عدنا الى جذور هذه المقاربة فإن (توماس هوبز) كان من أول من حاول فهم طبيعة "السلطة العامة"، واعتبرها مؤسسة ذات طابع خاص. وعلى حد تعبيره، وصف الدولة بأنها "انسان اصطناعي". وانصب اهتمامه الاساسي بتنظيم الدولة، وقام بطرح **سؤالين** اساسيين ، **أولها: ما هي ضرورة الدولة ؟** وما **هي اشكال هذه الدولة؟**

وقد سعى هوبز - مستخدما نظريات تحليل الطبيعة البشرية، والسلطة السيادية، والالتزام السياسي - لإثبات أنه يجب الربط بين الطبيعة المطلقة للدولة وشرعيتها على حد سواء [1].

وفي كتابه " التنين" "leviathan "، قام (هوبز) بعرض حججه بطريقة منتظمة للوصول الى استنتاجات مبنية على اسس علمية، وخلص إلى أن فكرة التعايش السلمي والاحترام والثقة المتبادلة بين الافراد تبدو صعبة التحقيق في الواقع. ومع ذلك، فإن هذا لا يؤدي إلى صراع لا نهاية له على السلطة. وللبرهنة على حججه قام بعرض 'تجربة فكرية" استخدم فيها **أربعة** مفاهيم: "حالة الطبيعة" state of" "nature ، "الحقوق الطبيعية" "rights of nature" ،"القوانين الطبيعة""laws of nature " و"العقد الاجتماعي""social contract". وتساءل عن الشروط التي بموجبها يمكن للأفراد التعايش تحت مظلة واحدة. فأطروحته باختصار تقول بأن، إذا ما كان للأفراد القدرة على نقل حقوقهم الطبيعية إلى سلطة قوية والتي يمكن من خلالها الحفاظ على وعودهم وعهودهم – والمقصود بها النظام الاجتماعي والتعايش سويا- فهذه السلطة ذات الفاعلية والمشروعية- على النطاق العام والخاص- يمكنها تشكيل المجتمع والدولة.

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذه المقاربة قارن:
David Held, " Introduction: Central Perspectives on the Modern State," in David Held, James Anderson, Giben, eds., *State and Societies*, (Oxford in association with The Open University, 1984).

ويرى بعض الباحثين [2] ان اطروحات هوبز المقدمة في كتاب "التنين" تعد مواكبة للتطورات الحديثة في المجتمع. فبعض الدول – في الوقت المعاصر- يتم ادارتها من قبل اشخاص غير محدودي السلطات وفي بعض الاحيان تتم بدعم من القوات المسلحة. كما ان رؤيته للطبيعة البشرية على انها فردية ونفعية تعد ايضا رؤية مواكبة للوقت الحالي، بحسب هؤلاء، ويتم استخدام هذه النظرة في المذاهب الاقتصادية والسياسية للكثير من الكتّاب اليوم .

أما بالنسبة لـ (**جون لوك**) فقام بتقديم اطروحة مضادة لهوبز. إنه، أي لوك، يتصور الدولة كأداة للدفاع عن حرية وحياة واستقرار اوضاع مواطنيها. فالسبب الاساسي لوجودها- بحسب لوك - هو حماية حقوق الأفراد على النحو المنصوص عليه من قبل إرادة الاله وعلى النحو المنصوص عليه في القانون وهذا في حد ذاته هدم لنظرية الحق الإلهي التي كانت تتزعمها الكنيسة حينذاك. وقدم المجتمع على أنه مجموع الأفراد، ووجوده سابق على وجود الدولة، وعليه فكان قيام الدولة هو لتوجيه المجتمع وتنظيمه. وقد تميز لوك عن غيره من فلاسفة العقد الاجتماعي بأن السلطة أو الحكومة مقيدة بقبول الأفراد لها ولذلك يمكن بسحب الثقة من السلطة فيها [3].

وفي رأي **لوك**، فإن تشكيل الدولة ليست مؤشرا على نقل جميع الحقوق إليها. فيتم نقل حق وضع القوانين وإنفاذها، ولكن العملية كلها مشروطة بتمسك الدولة بهدفها الأساسي ألا وهو الحفاظ على الحياة والحرية والاستقرار. اما بالنسبة للسلطة السيادية فتظل في نهاية المطاف مع الشعب، والهيئة التشريعية تكون بمثابة وكيلا للشعب وتقوم بسن القواعد والقوانين وعلى السلطة التنفيذية فرض النظام القانوني وضمان نفاذه. وبالتالي، فإن الدولة المطلقة والاستخدام التعسفي للسلطة، حسب لوك، تتعارض مع وحدة وسلامة المجتمع. إنه يؤكد هنا على ضرورة وجود قوة دستورية لضمان فاعلية السلطة التنفيذية وأهمية وجود برلمان لضمان فاعلية السلطة التشريعية. فالدولة تكون بمثابة المنظم والحامي للمجتمع، والأفراد قادرون خلال مجهودهم الخاص على تلبية احتياجاتهم وتطوير قدراتهم في عملية التبادل الحر مع الآخرين.

أما (**روسو**) صاحب "**العقد الاجتماعي**" [4]، ففضلا عما طرحه كل من هوبز ولوك، يعتقد في دور العقد الاجتماعي في تنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد في مجتمع معين. ومع ذلك، كان لديه وجهة نظر مختلفة تفيد بأن السيادة لا تنبع من الشعب فقط ، بل يجب أن تبقى هناك. فيطرح فكرة الحكم الذاتي كغاية في حد ذاتها. فالنظام السياسي الذي يتيح فرصا للمشاركة، يتطلب ان ادارة الشؤون العامة لا ينبغي أن تقتصر على الدولة، بل يترتب عليه تكوين مجتمع مشارك تتكامل فيه شؤون الدولة مع شؤون المواطنين العاديين، ونادى روسو ايضا بزيادة دور الأفراد . فممارسة السلطة من قبل المواطنين هو السبيل الشرعي الوحيد الذي يمكن أن يضمن استمرار الحرية.

ويفضل (روسو) النظم السياسية التي تتسم بترسيم واضح بين مهام السلطات التشريعية والتنفيذية. السلطة التشريعية تعد ملكا لأفراد الشعب، والذين يشكلون الجمعية التشريعية وسلطة الدولة والحكومة والتي تلزمهم فيما بعد بتنفيذ القانون. فإرادة الشعب تتطلب الحكومة من أجل تنسيق الاجتماعات العامة، وعمل مشاريع القوانين وفرض النظام القانوني. في حين أن الحكومة هي نتيجة لاتفاق بين المواطنين، وتستمد شرعيتها من مدى وفائها لرغبات عامة، وفي حال عدم قدرتها على تلبيه هذه الرغبات يكون

---

[2] Lloyd, S.A., 2012, *Hobbes Today: Insights for the 21st Century*, Cambridge: Cambridge University Press. Dietz, M. (ed.), 1990, *Thomas Hobbes and Political Theory*, Lawrence: University of Kansas Press.

[3] لمزيد من التفاصيل حول نظرية تفصيل نظرية قارن: *الموسوعة الفلسفية العربية* (الجزء الثاني – القسم الثاني ص 1156-1157؛ كذلك: Tully, James *(2007), An Approach to Political Philosophy: Locke in Contexts, New York:* Cambridge University Press

[4] انظر: جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي**. ترجمة: عادل زعيتر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013).

للشعب حق اسقاطها. واخيرا انصب اهتمامه على مستقبل الديمقراطية في المجتمعات غير الصناعية- تلك القائمة على الزراعة.

ان الملاحظات المكثفة السابقة تتيح القول، بوجه عام، إنّه وطبقاً للأطروحات والتصورات الليبرالية ، فإنّ الدولة يجب أن تكون "محايدة" في علاقتها بالمجتمع.
وفي ضوء هذه المقاربة اختلف المنظرون الكلاسيك الليبراليون حول دور الدولة داخل المجتمع ، فالمجتمع الذي يؤمن به هؤلاء هو ذلك المجتمع الذي يكفل للأفراد الحريّة في اختيار نوع الحياة التي تلائمهم دون تدخّل من جانب الأفراد الآخرين أو من جانب الدولة. وهذا ما يعبّرون عنه غالباً بلغة "الحقوق": إنّ الناس لهم حقوق يستخدمونها في مجموعة أنشطتهم، والتي تُشكل بصفة خاصة عملهم الخاص وليس لأي فرد أو جهة أن تتدخل فيها.

طبقاً للحيادية الليبرالية، فإنّ دور الدولة يقتصر على حماية حقوق الأفراد، وعدم اتخاذ أي قواعد معينة لإعادة توزيع الثروة داخل المجتمع، بمعنى أنّه لا ينبغي لها أن تجمع أموال الضرائب من مجموعة من الأفراد ثم تصرفها على الخدمات العامة والمرافق التي تشبع حاجات مجموعة أخري من الأفراد.

وبحسب (**روبرت نـوزك**) [5] فإنّ أفضل أشكال الدول هي دولة الحدّ الأدنى "minimal State"، وأنّ الأفراد هم الأقدر على تحقيق مصالحهم بأنفسهم، وبالتالي فإنّه ليست هناك ضرورة لدولة تدخّلية كبيرة أو قويّة. وفي ذلك يرفض (نـوزك) التصوّر المحايد لـ (الخيّر)، أو أي تصور لـ (العدالة) حتى لو كان على درجة من الحياد بالمعنى الذي يراه (**رولـز**) [6].
تعرضت النظرية السياسية الليبرالية القائمة على مفهوم الحيادية الى انتقادات عديدة [7]. وفي الحقيقة إنّ العديد من هؤلاء النقاد لا يرفضون الحيادية الليبرالية بوجه عام، ولكنهم يرفضون "الحيادية الشاملة" "comprehensive neutrality"؛ لأنّها غير متسقة مع الالتزامات الضرورية للنظام السياسي. وهم في ذلك يقبلون مفهوماً آخراً للحيادية، هو الحيادية المُقَيَّدة "constrained neutrality"، أي الحيادية المُقَيَّدة بالغرض الذي تعمل على تحقيقه [8].

ويميز بعض الباحثين بين "الليبرالية الكلاسيكية" و "الليبرالية المعاصرة". ويرى هؤلاء أن أبرز نقطة في التمايز بين الطورين السابقين هو في مدى تخل الدولة في تنظيم الحريات. ففي **الليبرالية الكلاسيكية** لا تتدخل الدولة في الحريات بل الواجب عليها حمايتها ليحقق الفرد حريته الخاصة بالطريقة التي يريد دون وصاية عليه، أما في **الليبرالية المعاصرة** فقد تغير ذلك وطلبوا تدخل الدولة لتنظيم الحريات وإزالة العقبات التي تكون سبباً في عدم التمتع بتلك الحريات

وهذا يقودنا الى القول ان للمقاربة الليبرالية أشكالا متعددة في الظروف المعاصرة وهي، في العموم، تركز البحث على الدولة في مجالات مختلفة مثل نظرية التحديث السياسي لهنتنجتون[9]، والتعددية [10] ونظرية

---

[5] Robert Nozick (1974). *Anarchy, State, and Utopia*, New York: Basic Books, Inc..
[6] John Rawls (1971). *A Theory of Justice, Cambridge*, MA: Harvard Univ. Press, Belknap Press,
[7] Patrick Neal: "Liberalism and Neutrality", *Polity*, Vol. 17, No. 4, (Sum. 1985), P. 671.
Lyle Downing and Robert Thigpen: "A Defense of Neutrality in Liberal Political Theory", *Polity*, Vol. 21, No. 3, (Spr. 1989), P. 510
[8] Lyle Downing and Robert Thigpen: "A Defense of Neutrality , op. cit., p. 504
[9] Huntington, Samuel **(**1973**).** *Political Order in Changing Societies*, New Haven and London, Yale University Press.
[10] Dahl, Robert A. (1971). *Polyarchy: participation and opposition. New Haven: Yale University Press*

الاختبار العام [11]، والاعمال الخاصة بهذا المدخل غالباً لا تثق بالدولة وتدعو إلى تقليص سلطاتها ، سواء باسم حرية الأفراد أو تنازع المجموعات أو تعظيم الإنفاق.

ومن الناحية التحليلية فإن المحدِد الأكثر شيوعاً – والذي يبرر في الوقت نفسه كلمة ليبرالي – هو التصور التعاقدي للدولة. فالدول، بحسب هذه المقاربة، هي عبارة عن مواقع للتفاعل الإستراتيجي بين أفراد ومجموعات أقوياء، وحتى أثناء العمل تحت قيود بنائية يفترض أن هناك وكالة لهذه الأطراف، وفي النهاية يكون قرارهم هو الذي يشكل القرار الدستوري للدولة. وبناء عليه فإن المدخل الليبرالي لا ينظر إلى الدولة كمصدر مستقل للسلطة السياسية ولكنه يتعامل معها كانعكاس لتطورات وتغيرات مجتمعية أوسع .

وللتعامل مع الدولة كمسرح للعمل الاستراتيجي تأثيرات في قدرتها على الحصول على الإذعان. ففي المنظور الليبرالي تكون قدرة الدولة على الوصول للمجتمع وتطبيق القوانين متشابكة مع الخيارات السياسية الخاصة بالحكام. كما أن بناء الدولة وفعالية مؤسساتها يعتمد على قوتها، بمعني أن العلاقات بين الحكام والصفوة الاقتصادية، وبين الحكام والعاملين المعينين لديها هي التي تصيغ النظم الضريبية، وهذا بدوره له تأثيرات على تطور الكفاءة الإدارية.

بيد أن العنف أو القوة ليس الوسيلة الفعالة التي يتم تحقيق الإذعان من خلالها ، وهنا يأتي الحديث عن "الشرعية". فالمدخل الليبرالي ينظر إلى الشرعية على أنها تعتمد على مدى تقدير المواطنين لسياسات هذه الدولة حتى في حالة غياب العقوبات الخاصة بعدم الإذعان، وبشكل أكثر تحديداً فإن المدخل الليبرالي يعتمد على حجتين أساسيتين في شرح الشرعية:

- **<u>الأولى</u>** تركز على **الشرعية كنتيجة**. فالدول التي توفر السلع والخدمات التي يريدها السكان تتمتع بقبول كبير لدى مكوناتها أو مواطنيها ، لأنها ببساطة تقدم هذه الخدمات .
- أما المنظور **<u>الثاني</u>** فيركز على **المحددات الإجرائية للشرعية** [12]، فالمواطنون ينظرون إلي الدولة على أنها شرعية ما دامت تحقق الحد الأدنى من العدل في عمليات صنع القرار، ومثل هذه الدولة قد تشهد حالات لا تستطيع فيها أن توفر كل السلع المطلوبة، ولكن احتياطي الخدمات يخرج عن نطاق الانشقاقات السياسية ويتضمن رابحين وخاسرين من تطبيق خيارات سياسية معينة .

أما **المدخل الويبري**[13] وخصوصا "الويبيري الجديد" فيتعامل مع الدولة على **<u>أنها مجموعة من المؤسسات الإدارية التي تحتكر القوة الشرعية على أراضيها وتقوم على صناعة القرارات الملزمة للجميع</u>**. إن تصور الدولة على هذا النحو معناه أن الدولة لديها سلطات وصيغ وأشكال من الاستقلال يتم التعامل معها كقوة سياسية. وبالتالي فان هذه النظرية على العكس المقاربة الماركسية، تؤكد على المنطق التنظيمي أو المنظماتي في عمل الدولة ، وأن التعامل مع الدولة كمنظمة رسمية يطرح قضيتين نظريتين:

- إلي أي مدى تقوم الدولة بشكل مستقل بصياغة أهدافها واتخاذ قراراتها؟ ؛
- وإلى أي مدى تكون سلطات الدولة قادرة علي تطبيق قراراتها علي الأراضي التابعة لها حتى ولو على حساب فاعلين أقوياء أخرين دون الدولة ؟ [14].

---

[11] Niskanen, W. A. (1971), *Bureaucracy and Representative Government*, Chicago:Aldine-Atherton.

[12] Tyler, T. R. (2006). Legitimacy and legitimation. *Annual Review of Psychology* 57: 375–400.
Tyler, T. R. (1990). *Why People Obey the Law*, Yale University Press.

[13] لمزيد من التفاصيل حول هذه المقاربة قارن على سبيل المثال:
Laurence E. Lynn, Jr.What is a Neo-Weberian State? Reflections on a Concept and its Implications, The University of Chicago, 2008; *Public Policy and the Neo-Weberian State*. Edited by Stanisław Mazur, Piotr Kopycinski. Routledge, New York, 2018

[14] Mann, Michael. 1986. The Sources of Social Sower, Vol. I Cambridge: Cambridge University Press.
Seabrooke, Leonard. 2002. Bringing legitimacy back in to neo-Weberian state theory and international relations. Canberra: Australian National University, Deaprtment of International Relations, Working Paper 2002/6.

وللإجابة على هذين السؤالين فإن هذا المدخل لا يهتم كثيراً للتوافق بين الدولة والطبقة والرأسمالية، فالدولة تتميز بالاستقلال عن تلك الكيانات الأخرى ولكنه يعنى بعلاقة الدولة بالمجتمع وقدرة هذه الدولة .

فالدولة تتميز بالاستقلال عن تلك الكيانات الأخرى التي هي دونها ، والمثال الاكثر انطباقا في ذلك هو أطروحة بيتر أيفانز عن الاستقلال التابع embedded autonomy الذي يفترض أن ترتيبات معينة للعلاقات الاجتماعية مع الفاعلين دون الدولة يسمح بسلطات الدولة بخيارات سياسية مستقلة تكون في نفس الوقت مبنية على معلومات صحيحة [15].

ان هذا المدخل يتعامل مع قدرة الدولة كمفهوم متعدد الأبعاد يجمع بين خصائص ما هو relational وما هو تنظيمي في مؤسسات الدولة، أي أن الدول تستخدم قدراتها لممارسة السيطرة وتضع الخيارات السياسية موضع التنفيذ من خلال:

- **المصادر** الموجودة تحت سلطتها (الموارد المالية والبنية التحتية)
- **تعبئة** المجتمع المدني وتقسيم الفاعلين الآخرين دون الدولة. وبهذا المعنى فالدولة يمكنها استخدام العلاقات الاجتماعية والمؤسسات التنسيقية والتغطية الجغرافية لتحقيق التنمية الشاملة (من خلال عمليات التحويل الاقتصادي أو إعادة التوزيع) ولكن يمكنها أيضا استخدام قوتها في القمع والاستغلال والإبادة أيضا.

ويدور الكثير من الجدل بين أتباع المنهج الويبيري الجديد حول [16]:
أولا:العلاقة بين أهداف سلطات الدولة وقدرتها على تطبيقها.
ثانيا:العلاقات المتداخلة بين الأبعاد المختلفة لقدرة الدولة.

المبحث الأول: **مقاربة ماركس – أنجلس**

يمكن القول أن أهم ما يميز (ماركس) هو قدرته على الفهم العميق لمقولات الاقتصاد السياسي كالقيمة ورأس المال والريع والدولة.. الخ وأن يبرهن على أن هذه المقولات تعبر عن علاقات اجتماعية محددة تاريخيا. فقد ركز على أن "الإنتاج" يمكن فهمه بشكل أدق إذا تم النظر إليه باعتباره سيرورة اجتماعية يقوم البشر خلالها بإنتاج وإعادة إنتاج عالمهم الخاص. فالإنتاج هو أبعد ما يكون عن كونه مجرد علاقة "تقنية" تربط البشر بالطبيعة، بل هو أيضا وبشكل أساسي نشاط اجتماعي يقوم البشر من خلاله بصنع تاريخهم المحدد ومجتمعهم الملموس. فالعمال في المجتمع الرأسمالي لا ينتجون سلعا (وأشياء مفيدة) فقط بل وأيضا شكلاً متميزاً لمجتمع يقوم على علاقات إنتاج مستلبة واستغلالية، فهم بخلقهم فائض قيمة، تتلبس قوة عملهم شكلا يقومون من خلاله بإعادة إنتاج مالكي وسائل الانتاج وإنتاج وسائل يتم من خلالها استمرار إخضاعهم واستغلالهم.

بداية، ومن أجل فهم أفضل لإشكالية الدولة، سنقوم بتقديم عرض مكثف للموقف الماركسي منها.

وقبل الانطلاق في تفاصيل هذه الاشكالية لابد من الاشارة الى أن هناك من الباحثين من يتساءل عما اذا كان هناك **نظرية مكتملة** عن الدولة عند ماركس، أو أنجلس، أو لينين؟ [17]. بل هناك عدد من المفكرين

[15] Evans, Peter (1995). Embedded Autonomy States and Industrial Transformation. Princeton, N.J., Princeton University Press.
[16] Dunn, William N and David Y. Miller. 2007. A Critique of the New Public Management and the Neo-Weberian State: Advancing a Critical Theory of Administrative Reform. *Public Organization Review* 7:345-358.

الماركسيين المعاصرين ، (ميليباند، هيرست، كارنوي وآخرون) يلاحظ ان ماركس خلف لنا تراثا عن الدولة لا يزيد عن "مجموعة غير منظمة" من التحليلات السياسية والفكرية. هذا مع العلم ان ماركس وضع مبكرا، لبنات نقد وتحليل الدولة الحديثة. ويمكن الاشارة هنا الى اعماله من قبيل: **"نقد فلسفة الدولة عند هيغل"**، **"الآيديولوجيا الالمانية"**. ويرى الباحث الراحل د.فالح عبد الجبار ان "هذه الكتابات المبكرة تفصح عن نوايا ومشاريع تتناول الدولة الحديثة. إلا انها، كما سنرى، بدايات مشاريع" [18].

ومن جهة اخرى يوضح الفيلسوف والحقوقي وعالم السياسة الايطالي المعروف نوربرتو بوبيو (Norberto Bobbio) (1909 – 2004)، في احد بحوثه، مشيرا الى ان الماركسية لم تتمكن ... من اعداد نظرية عن الدولة، ولا نظرية عن الدولة الرأسمالية الحديثة "الليبرالية"ولا نظرية عن الدولة الاشتراكية. ويعزو السبب الاساسي في ذلك انها كانت مهتمة، قبل كل شيء، بمسألة الحزب (الثوري)، بنظريته وبنائه، والحال ان هذين الاهتمامين (الدولة والحزب) متعارضان، في الواقع [19]. وفي الواقع، أن تصور الحزب الثوري، عند ماركس وانجلس، مرتبط مباشرة بتصور الدولة. وبحسب المفكر الفرنسي المعروف (**ايتين باليبار**) فإن "مفهوم الدولة، في الماركسية، دليل على ان ثمة مشكلة ظلت دون حل. فهل طرحت حقا هذه المشكلة؟ كل شيء يبدو انه يشير ان ليس ثمة "نظرية حقيقية عن الدولة" لدى ماركس وانجلس" [20].

ومن اجل فك الاشتباك المنهجي بين مختلف المقاربات، يمكن اعادة بناء اشكالية الدولة هنا انطلاقا من تسجيل وجود عدم تماثل في مؤلفات ماركس بين تطور نقد الاقتصاد السياسي وتطور نقد السياسة (ودعائمها الفلسفية) للبحث في ميدان الاقتصاد السياسي. فاذا كان ماركس قد كرس جوهر تفكيره لنقد الاقتصاد السياسي، فإنه تصوّر، منذ 1844، وحدة هذين النقدين. تعلن **"الايديولوجيا الالمانية"** [21] الضرورة النظرية لمسعى باتجاه معاكس. وقادت موجبات الصراع الطبقي السياسي ماركس الى بلورة بعض عناصر هذا النقد الجديد للسياسة في لهيب السنوات الثورية 1848 – 1850. وكانت الابحاث الواسعة في نقد الاقتصاد في السنوات اللاحقة تتضمن، دائما، افقا لنقد السياسة، كما يثبت ذلك المخطط المصمم في "الغروندريسة" معلنا تناول " اشكال الدولة والوعي في علاقتها بظروف الانتاج والتبادل" [22].

لقد عمل **ماركس** على اظهار عدم اتساق تفكير هيغل، حيث يرى ان هيغل لا يتجاوز، الا بشكل خيالي، الحدود التي بلغها منظرو الحق الطبيعي: اعتقد انه تجاوز بالشمولية العيانية للدولة ذرية الارادات الفردية التي ترتبط بواسطة التعاقد. وبشكل اكثر دقة، فإن هيغل يرى انه لا يمكن للدولة ان تتوسط التناقضات المتعلقة بسياق توحيد وتعميم الادوات الفردية، إلا اذا تمفصلت articulation الدولة على طوائف الحِرف من طراز القرون الوسطى، المحددة مهنيا [23].

توصل ماركس في **"الايديولوجية الالمانية"** الى تحديد الاشكالية الجديدة لإعادة الشروط الاجتماعية للإنتاج واشكاله التاريخية. تتماثل هذه الاشكالية مع اشكالية الصراع الطبقي: ليست الظواهر التاريخية الا اشكالا متنوعة ومعقدة من للصراع الطبقي. والصراع الطبقي هذا هو الذي يحدد وجود الطبقات، وليس العكس. ويتحدد مجموع الصراعات الطبقية (الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والآيديولوجية)، في

---

[17] لمزيد من التفاصيل قارن: د.فالح عبد الجبار، **ما بعد الماركسية** (بيروت: دار الفارابي، الطبعة الاولى، 2010)، ص 9 ولاحقا.

[18] انظر: د.فالح عبد الجبار، **ما بعد الماركسية**...، المصدر السابق، ص 11.

[19] N.Bobbio, *Quale socialismo* (*Which Socialism*, 1977)

[20] ايتين باليبار، الدولة، الحزب، الايديولوجيا، نظرة اجمالية للمسألة. في: توزيل، أندريه و لوبوريني سيزار و باليبار ايتين. **ماركس ونقده للسياسة**، ترجمة جوزيف عبد الله. (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1981)، ص 86.

[21] ماركس، كارل و أنجلس فريدريك. **الإيديولوجية الالمانية**. ترجمة فؤاد أيوب (بيروت: دار الفارابي، الطبعة الاولى، 2016)،

[22] ماركس، **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي الهيغلي** (باريس: المنشورات الاجتماعية، 1957)، ص 172. ورد الاقتباس عند توزيل، أندريه و لوبوريني سيزار و باليبار ايتين. **ماركس ونقده للسياسة**، ترجمة جوزيف عبد الله. (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1981)، ص 11.

[23] ماركس، **نقد الحق السياسي**، المنشورات الاجتماعية، باريس، 1975، ص 45.

نهاية الامر، بالصراع الطبقي الاقتصادي في الانتاج. ان نضال العمال الطبقي اليومي هو الذي يؤمن، بوجه ميول راس المال، شروط العمل، ولوجود الطبقة العاملة، ولأفق نضالها السياسي المستجد الذي لا يستهدف الوصول الى سيطرة طبقية جديدة، بل يستهدف **الغاء** علاقة العمل المأجور بالاستيلاء على السلطة. وفي هذا الصدد تبرز الدولة باعتبارها **عامل تماسك** التشكيلة الاجتماعية بهدف اعادة انتاج شروط انتاج النظام الذي يحدد هيمنة طبقة على الطبقات الاخرى.

أما في **"بؤس الفلسفة"** فيعود ماركس الى مبدأ تجاوز السياسة- الدولة، انطلاقا من نظرية دينامية الطبقات الاجتماعية التي تربط ما بين البنية السياسية وعلاقات الانتاج. وهنا يعلن ماركس أول صياغة لإشكالية مرحلة الانتقال الثوري، مرحلة استبدال المجتمع المدني السابق بمتحد يتنافى مع وجود الطبقات وتناقضاتها [24].

في عام 1848 يأخذ **"بيان الحزب الشيوعي"** [25] اهميته الفعلية. فهو ينجح في استخدام هذه المعرفة في المادية التاريخية، في تحليل نقدي مزدوج لانفصال الاقتصاد عن السياسة، وذلك من خلال اعتباره لنفسه كعنصر منظم للقوة الاجتماعية الجديدة، مسؤول عن عملية الانتقال الثوري. ان **"البيان"** يعرض اذن ما هو اكثر من نقد السياسة، انه يعرض نظرية للاستيلاء على السلطة السياسية وادارتها الجديدة من قبل البروليتاريا وحزبها [26].

واذا كان **"نقد برنامج غوته"** [27] قد قدم تحليلا مركزا عن زوال او اضمحلال الدولة، فإن عمل ماركس: **"الحرب الاهلية في فرنسا"** قدم تحليلا وجردة لتجربة كومونة باريس. في هذا العمل ينتقل ماركس، الى مستوى المفهوم ما كان حتى الان اقرب الى الحالة الوصفية. وهو هنا يفرق بوضوح بين **سلطة الدولة** وجهاز **الدولة**، ويظهر ان مجمل صراع البرجوازية الطبقي (أي الصراع السياسي) يعيد، فقط، سيطرتها الاقتصادية. ويبرز، مع الكومونة، في خطوطه الاساسية، جواب العلم على السؤال المتعلق بمعرفة: " أية تحولات تصيب الدولة في المجتمع الشيوعي؟ أية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية تظل قائمة في المجتمع الشيوعي"؟

يظهر اول نقد علمي للاقتصاد السياسي ان استقلالية الدائرة السياسية (بعلاقاتها الارادية) مرتبطة بتبعيتها لبنية التبادل من اجل الانتاج، أي الى تشكل المجتمع المدني في طبقات متناقضة. ان هذه الدائرة السياسية هي بمثابة امتداد يعبر عن علاقات الانتاج التي تتمفصل عليها، في الوقت الذي تعمل فيه على اخفاء هذه العلاقات. غير ان هذا التمييز يبقى مختصرا، ذلك ان الدولة تفهم في تصورها كأداة، كشكل منظم لسيطرة الطبقة البرجوازية.

يعبر "غياب" نظرية عن الدولة عند ماركس وانجلس، بالأحرى، عن النقد المادي لكل تصور عن التاريخ يعتقد بإمكانية "ادخال" الاشتراكية (او نموذج معين من الاشتراكية) بالاستناد الى مخطط متصور مسبقا، ويعتقد بإمكانية "احلال" نظام اجتماعي مكان آخر، على قاعدة مقارنة مثالية بين **ما هو موجود وما يجب ان يوجد.**

ويرتبط هذا الموقف، فورا، بواحد من اطروحات ماركس المتعلقة "بوهم السياسة" و "نهاية الدولة".

يساهم كل بناء لنظام نظري عن مجتمع المستقبل فيما يسميه ماركس وانجلس الوهم السياسي، أي وهم الاعتقاد بان التغيرات التاريخية للمجتمع تنجم عن القرارات المتخذة والاختيارات الحاصلة، والمسجلة في المراسيم الدستورية. وهو وهم ميّز الايديولوجية السياسية العقلانية عن الثورات البرجوازية، والتي تخلدت، لاحقا، في الايديولوجية السياسية المسيطرة في المجتمعات الرأسمالية، وذلك بمقدار ما كانت

---

[24] لمزيد من التفاصيل قارن: ماركس، **بؤس الفلسفة. رد على " فلسفة البؤس " لبرودون**. ترجمة حنا عبود (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1972).

[25] ماركس، انجلس، **"بيان الحزب الشيوعي"** (موسكو: دار التقدم، 1974).

[26] توزيل، أندريه و لوبوريني سيزار و باليبار ايتين. **ماركس ونقده للسياسة...**، مصدر سبق ذكره، ص 12.

[27] ماركس، **نقد برنامج غوتا**. (في:) ماركس، انجلس، **مختارات في أربعة أجزاء – الجزء الثاني** (موسكو: دار التقدم، 1977).

ترجع الى "الارادة" (الارادة العامة، التي هي ارادة القادة، واجهزة السلطة والمجموعات الاجتماعية المتنافسة).

وبحسب (**باليبار**)، فإن ماركس وأنجلس عارضا هذه الاطروحات وهكذا تصور للتاريخ بالفكرة القائلة بان الاشكال الاجتماعية هي نتاج صراع الطبقات، أي نتاج سياق من تطور التناقضات بدون وجود "فاعل" انساني أو آلهي، فردي أو جماعي، يمكنه ان يجمعها ويتصورها بطريقة شاملة [28].

وتناقض، كذلك، كل نظرية عن الدولة (بهذا المعنى) الاطروحة الماركسية عن "نهاية الدولة". ولا يميل تاريخ الصراعات الطبقية في العصر الحديث، برأي ماركس وأنجلس، نحو تأسيس دولة جديدة تطور الدولة القائمة "بتعديلها"، أي بتجريدها من السمات المرتبطة بالاستغلال والعداوة الطبقية، التي "تحد من شموليتها"، ويجعلها، أخيرا، منظمة للخدمات العامة وللوظائف الجماعية في المجتمع الذي تنوي ايجاده. بل ان التاريخ يميل نحو زوال الدولة بالمعنى الذي اتخذته هذه الكلمة في التاريخ. وتعني، اذ ذاك، الرغبة في تطوير نظرية عن الدولة، من أجل النظرية نفسها، الاستمرار في البقاء ضمن الوهم الايديولوجي الذي انتجته الدولة الحالية (الرأسمالية)؛ كما تعني تصور التغيرات المقبلة في المجتمع بمثابة بدائل اصيلة للغاية كما تدعي، عن تاريخها الماضي.. أو تعني، أيضا، تصور "شكل الدولة" الذي هو نتاج تاريخي لظروف محددة، بمثابة ثابت تاريخي، وأخيرا بمثابة أمر مطلق. الامر الذي من شأنه ان يجعل من هذا الشكل تعبيرا عن غاية التاريخ. ولذلك عارض ماركس وأنجلس كل اشكالية لدولة المستقبل (الدولة الاشتراكية، الدولة الشيوعية) بما يمكن تسميته الموقف من "نهاية الدولة"، وذلك بمثابة واحد من التعبيرات الاساسية في المادية وفي موقف الطبقة المرتبطة بنظريتهم.

لقد اعدت الصياغة الاولية "للمادية التاريخية"، في الوقت نفسه، مكانا ضروريا "لنظرية عن الدولة"، في مستوى ما يسميه ماركس "البنية الفوقية القانونية – السياسية" في المجتمع [29].

واضافة لذلك فإن ماركس وأنجلس قد **ادخلا مفهوم الدولة كأداة او "كآلة " قمعية.** يرجع هذا المفهوم، هو ايضا، الى الصراع الطبقي، في خدمة الطبقة المسيطرة، بالمعنى "التقني" للكلمة. وهذا التقليد يعالج الدولة، من حيث المبدأ، بوصفها أداة قمعية من الناحية الجوهرية التى تُمكن سيطرتها الطبقات السائدة اقتصاديا من أن تمارس هيمنتها على الطبقات المسودة. فهي بحسب "**بيان الحزب الشيوعي**" " ليست سوى لجنة ادارية تدير الشؤون العامة للطبقة البرجوازية بأسرها" [30] .

الدولة، إذن، اداة (اضطهاد وسيطرة طبقية) "بأجهزتها" و "تقنياتها" ، ولكنها ليست مجرد ناقل "لإرادة" طبقية. وبشكل مترابط مع هذا الامر، يمكن للطبقة المسيطرة ان يقل اعتبارها "كذات"، في علاقتها مع الدولة. وهنا لا بد من دراسة الدولة، في بنيتها، بمثابة "دولة طبقية"، دولة تتوافق مع وجود تناقضات طبقية، ومخصصة "لإعادة انتاجها". مما يعني ان "اكتمال آلة الدولة الذي يسعى ماركس الى رسم مراحلة خلال تعاقب "الثورات السياسية" التي تبدأ من الملكية المطلقة الى الامبراطورية اليونانية مع لويس فيليب، وحتى الجمهورية الثالثة [31].

يتضمن تطبيق هذه المقاربة في شكلها النموذجي تكديس الوقائع لتبيان كيف سيطرت الطبقة السائدة على جهاز الدولة، أياً كان شكله، ثم وظفت سلطته لمتابعة السياسات التي تروج مصالحها الطبقية الخاصة. لقد دللت أيضاً على توافق طبيعة الدولة الرأسمالية مع قاعدتها الاقتصادية المتغيرة (قانون

---

[28] ماركس، **نقد برنامج غوتا**، المصدر السابق، ص 87.

[29] لمزيد من التفاصيل قارن: ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي. ف: ماركس، أنجلس، **مختارات في اربعة اجزاء – الجزء الثاني** (موسكو: دار التقدم، 1977)، ص 5 ولاحقا.

[30] ماركس، انجلس، **"بيان الحزب الشيوعي"** مصدر سبق ذكره، ص 43.

[31] قارن: توزيل، أندريه و لوبوريني سيزار و باليبار ايتين. **ماركس ونقده للسياسة**، مصدر سبق ذكره، ص 102.

التطابق الضروري بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي). وهكذا فبينما كانت الرأسمالية في المرحلة التنافسية مرتبطة بالنظام الديمقراطي البورجوازي، فإن انتقالها الى المرحلة الأعلى – الإمبريالية - قاد الى الأزمة العامة للرأسمالية [32]، وهذا أثار، بدوره، الرجعية السياسية وحفّز الميول الفاشية والتسلطية في الدولة الرأسمالية [33]. وتجادل الماركسية بأن المراحل المختلفة من التطور الرأسمالي تنعكس على التغيرات التي تعتري طبيعة ووظائف الدولة، وكان أثر ذلك هو أن القانون وحكم القانون قد تقوضا بسبب انتشار الامبريالية والأزمة العامة للرأسمالية وما تركته من آثار.

لقد اشرنا قبل قليل الى ان احدى تجليات المقاربة الماركسية الكلاسيكية أنها نظرت الى الدولة باعتبارها "جهاز قمع" طبقة لطبقة (او طبقات) اخرى. فهي بهذا المنظور **جهاز عنف طبقيّ**.

وهذا يعني ان الكلاسيك الماركسي صارم في هذا المجال. فمثلا في **"بيان الحزب الشيوعي"** [34] وفي **"الثامن عشر من برومير"** [35]، وفي النصوص الكلاسيكية اللاحقة، وأهمها كتابات ماركس عن **"كومونة باريس"** [36] وعند **أنجلس** - في **"ليودفيخ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكيّة الالمانيّة"**- بمثابة سلطة قمع [37].

كما ان لينين في **"الدولة والثورة"** يُنظر الى الدولة صراحة باعتبارها جهاز قمعي و"تنظيم قوّة خاصّ.. تنظيم عنف لقمع طبقة ما "، وكتب كذلك أن "الفصائل المسلحة والسجون الخ هي من مظاهر المادة للدولة" [38] . الدولة "آلة" القمع، التي تمكّن الطبقات الحاكمة (كانت الطبقة البرجوازية في القرن التاسع عشر و"طبقة" كبار الملاك) من ضمان هيمنتها على الطبقة العاملة، بما يمكّن الأولى من إخضاع الثانية لعملية ابتزاز فائض القيمة (أي الاستغلال الرأسمالي).

من ثم فإن الدولة قبل أي شيء هي ما وصفته الكلاسيكيات الماركسية بـ "جهاز الدولة". هذا المصطلح يعني: ليست فقط جهازاً متخصصاً (بالمعنى الضيق) الذي أقرت بوجوده وضرورته في صلته بمتطلبات الممارسة القانونية، أي الشرطة، المحاكم، السجون؛ وإنما أيضاً الجيش والذي (دفعت البروليتاريا ثمن هذه التجربة بدمها) يتدخل بشكل مباشر كقوة قمعية تكميلية كحل أخير، عندما "تغلب الأحداث" الشرطة وقواتها المساعدة المتخصصة.

ومن أجل التعمق في اشكالية الدولة لابد من الاشارة الى أنه لا يمكن النظر إلى الفكر الماركسي إلا من داخل علاقاته المتصادمة مع فلسفة هيغل . والواقع أن (ماركس) أخذ عن (هيغل) في كثير من أطروحاته دون أن يمنعه ذلك من إعادة النظر في التصور الهيغيلي للتاريخ والدولة. وإذ كان (هيغل) قد أقر بأن التاريخ أو "الروح المطلق" قد انتهى مع الدولة البروسية معبرا عن انصهار العقل في الواقع والواقع في العقل، فإن مثل هذا التصور لا يخفي عن نفسه البعد التبريري والاختزالي للتاريخ ، وربما هذا ما يبرر قلب ماركس للجدل الهيغلي بجعله يسير على قدميه بعد أن كان يسير على رأسه !.

---

[32] لمزيد من التفاصيل حول تاريخ الازمة العامة للرأسمالية قارن: صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور** ....، مصدر سبق ذكره.

[33] لمزيد من التفاصيل قارن: ف.ريشكا، **دولة حالة الاستثناء** (فروتسواف: مطبعة أوسولينيوم، الطبعة الثالثة، 1985)، وخصوصا الفصل الاول، ص 81 – 124 (باللغة البولندية).

Ryszka, Franciszek. *Państwo stanu wyjątkowego*. *Rzecz o systemie państwa i prawa Trzeciej Rzeszy* (Wroclaw: Zakład Narodowy im. Ossolińskich, Wydanie trzecie, 1985). S. 81-124

[34] ماركس، أنجلس، **بيان الحزب الشيوعي** ...، مصدر سبق ذكره.

[35] ك. ماركس، **الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت"**، مصدر سابق

[36] تحدث ماركس عن الكومونة في عدة اعمال من بينها في عمله المهم "الحرب الاهلية في فرنسا: لمزيد من التفاصيل قارن: ماركس، **الحرب الاهلية في فرنسا**. (في:) ماركس، انجلس، **مختارات في أربعة أجزاء- الجزء الثاني** (موسكو: دار التقدم، 1977)، ص 109-208.

[37] قارن: انجلس، فريدريك. ليودفيخ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكيّة الالمانيّة، في: ماركس، أنجلس، **مختارات في أربعة أجزاء (الجزء الرابع)** (موسكو: دار التقدم، 1977) ص 5- 62؛ كذلك: أنجلس، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**- لمناسبة أبحاث لويس هنري مورغان. ترجمة ألياس شاهين (موسكو: دار التقدم، 1986).

[38] لينين، **الدولة والثورة** (موسكو: دار التقدم، بدون تاريخ)، ص 10- 11.

لقد سلط ماركس نيران نقده على بناء الوحدة المصطنعة، عند هيغل، بين الاثنين (العام والواقع). فالدولة تبدو له بمثابة استلاب، انها ليست الفكرة متجسدة، إنها ليست مشتقة من الفكرة المطلقة، انها ليست العام الذي يوحد في جوفه الجزئي، انها **الاستلاب متجسدا**. وحسب ماركس فإن "الاولوية المقررة في نشوء الدولة تنبع من المجتمع المدني، وثانيا، إن الانفصال بين المجتمع المدني والدولة ينبغي ان يجد سبيله للحل" [39].

كيف يحضر مفهوم الدولة، إذن، عند كل من ماركس وأنجلس؟ وما علاقة تطور التاريخ بالدولة؟

لقد احتل ولا يزال يحتل عمل فريدريك أنجلس "**اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**" [40] مكانا متميزا في الذخيرة المنهجية الماركسية، بين الاعمال الكلاسيكية الاخرى، بل ان بعض الباحثين اعتبره "النص الكلاسيكي الوحيد المكرس لموضوع الدولة" [41]، علما ان انجلس يؤكد، منذ السطر الأول لمقدمة الطبعة الأولى (1884)، انه يضع هذا الكتاب بمثابة "تنفيذ" لوصية ماركس، مؤكدا بذلك **الطابع غير المنجز للمشروع** على يد صاحبة الأصلي. بمعنى آخر ان الكتاب هذا، إذن، "هو مسعى لسد الفراغ النظري الذي خلّفه ماركس". ويعتبر هذا العمل عينة مهمة في الادب الماركسي للتحليل المتكامل العميق لمجمل نشاط الانسان الانتاجي والاجتماعي والحكومي والعسكري والايديولوجي والعائلي والشخصي قبل ظهور الدولة وبعد ظهورها، في مختلف مراحل التطور التاريخي. ومن المعلوم ان (**أنجلس**) درس جميع هذه الانواع والاشكال لإبداع الفرد والمجتمع على الصعيد الاجتماعي، وغيرها مما لم يذكر هنا، كوحدة متكاملة جدلية لا تتجزأ. لكن (أنجلس) يعطي لأسلوب انتاج واعادة انتاج الحياة المادية للمجتمع بالذات الدور المحدد، أي الدور الحاسم في نهاية المطاف. ذلك لأن الشرط الجوهري للإنتاج هو إعادة إنتاج ظروف الإنتاج، حسب الفيلسوف الفرنسي الراحل، التوسير [42].

الفرضية الاساسية لهذا الكتاب الكلاسيكي تربط نشوء الدولة بنشوء الانقسامات الطبقية إثر نشوء الملكية الخاصة، ونموها الى تناحرات طبقية في طور التعيين من تطور القوى المنتجة داخل مجتمع القبائل المتحدة في المدينة الكلاسيكية.

ليست الدولة تنظيما للمجتمع باسره، كما يشاع، وانما هي **تنظيم داخل المجتمع**، مسلح بقوة القمع والقسر، وأياً كان شكل الدولة فإن احد مكوناتها هو وسيلة ممارسة الاجبار على افراد المجتمع. ولم يصبح مثل هذا التنظيم ضروريا إلا حينما انقسم المجتمع الى طبقات متناحرة بعد ظهور الفائض الاقتصادي واندلاع الصراعات حوله، فمنذ ذلك الحين اصبحت الدولة ضرورية كسلطة خاصة لمنع التناقضات الاجتماعية من ان تنفجر وتمزق مجتمع محدد وتدمره. وفي هذا الصدد أشار (إنجلس) الى التالي: "ليست الدولة بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه. والدولة ليست كذلك "واقع الفكرة الأخلاقية"، "صورة وواقع العقل"، كما يدعي هيغل. الدولة هي نتاج المجمع عند درجة معينة من تطوره، الدولة هي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله، عن واقع أن هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها. و لكي لا تقوم هذه المتضادات، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة، بالتهام بعضها بعضاً والمجتمع في نضال عقيم، لهذا اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلطف الاصطدام و تبقيه ضمن حدود "النظام". إن هذه القوة المنبثقة من المجتمع والتي تضع نفسها، مع ذلك، فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة" [43].

---

[39] فالح عبد الجبار، **ما بعد الماركسية**...، مصدر سبق ذكره، ص 32 – 33..

[40] ف. انجلس، **اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة** ...، مصدر سبق ذكره.

[41] انظر: .فالح عبد الجبار، **ما بعد الماركسية**...، مصدر سبق ذكره، ص 36.

[42] لمزيد من التفاصيل قارن: لويس ألتوسير، **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية (ملاحظات نحو تحقيق)**. ترجمة – عمرو خيري. نقلاً عن الترجمة الإنجليزية لـ بين بريوستر. المصدر: "لينين والفلسفة ومقالات أخرى"، 1971. نُشر هذا المقال للمرة الأولى في عام 1970؛ كذلك: التوسير، **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية**. (في:) دراسات لا انسانويّة « لسهيل القش – المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنّشر والتوزيع 1989.

[43] انظر: فريدريك إنجلس، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**...، مصدر سابق، ص 114.

ان قراءة النص المذكور تتيح القول بأن ما تحدث عنه (**أنجلس**) في هذا النص المهم هو علاقة الدولة بالسيطرة الطبقية - السياسية وبصراع الطبقات. ولكنه بالمقابل أوضح ان علاقة الدولة بالسيطرة الطبقية – السياسية تعكس بل وتتركز فيها كل تناقضات المجتمع المحدد في لحظة تطوره الملموسة.

ومن جانب آخر فإن وظائف الدولة الاقتصادية والآيديولوجية محكومة، في نهاية المطاف" بوظيفة الدولة السياسية بمعناها الضيق أي بدورها في الصراع الطبقي السياسي. وبعبارة ادق فإنه بقدر ما يكون الهدف الاساسي لتلك الوظائف هو المحافظة على هذه الوحدة بقدر ما تكون مطابقة للمصالح السياسية للطبقة المسيطرة سياسيا [44].

ومن المفيد التذكير بأن (ماركس) و (أنجلس) هما أول من ادخل الى القاموس السياسي مفهوم الدولة كأداة او كآلة قمعية. ان هذا المفهوم **يرجع** ايضا الى الصراع الطبقي (الذي اعتبره ماركس القوة المحركة للتاريخ) ولكن وفق كيفية أخرى: ليس بوصفه تعبيرا عن الصراع الطبقي، او عن انقسام المجتمع الى طبقات، بل بوصفها (أي الدولة) **أداة** في الصراع الطبقي، في خدمة الطبقة المسيطِرة بالمعنى "التقني" للكلمة. لذلك يمكن القول ان **الدولة اداة اضطهاد وسيطرة طبقية بأجهزتها وتقنياتها، ولكنها ليست مجرد ناقل لـ "ارادة" طبقية**. يجب اذن دراسة الدولة، في بنيتها، بمثابة دولة طبقية، دولة تتوافق مع وجود تناقضات طبقية، ومخصصة لإعادة انتاجها "دون عوائق"[45].

وكما جرت الاشارة سابقا، فإن الدولة في نظر (أنجلس) ليست هي الصورة المطلقة لظهور العقل في التاريخ وفي الدولة، بل إنها نتيجة تصارع قوى عديدة داخل هذا المجتمع أو ذاك في مختلف مراحل تطوره. وهذا يعني، تماشيا مع التصور الماركسي، أن التناقض والصراع هو المحدد الأول والأخير في تمفصل طبقات المجتمع تبعا للمصالح الاقتصادية لكل طبقة، ومن هنا يمكن فهم أساس قيام الدولة كطرف لـ "المصالحة" بين الأطراف المتنازعة ، ومن تم تنصب نفسها فوق المجتمع.

بهذا المعنى أعرب (أنجلس) بأتم الوضوح عن الفكرة الأساسية التي تنطلق منها الماركسية في مسألة دور الدولة التاريخي وشأنها. فالدولة هي نتاج ومظهر **استعصاء** التناقضات الطبقية. فهي تنشأ **حيث** ومتى وبقدر ما **لا يمكن**، موضوعيا، التوفيق بين التناقضات الطبقية. وبالعكس، يبرهن وجود الدولة على أن التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها.

وبرأي (ماركس)، فإن الدولة هي هيئة **للسيادة** الطبقية، هيئة **لظلم** طبقة من قبل طبقة (أو طبقات) أخرى، هي تكوين "نظام" يمسح هذا الظلم بمسحة القانون ويوطده، ملطفا اصطدام الطبقات.

ولهذا السبب يمكن فهم حاجة كل المجتمعات الطبقية إلى الدولة، إذ إن كل إفرازات المجتمع الآيديولوجية والعنفية بين الأفراد والطبقات تحتاج كلها، إلى جهاز سلطة لكبح تعارضاتها وجعلها في مستوى "مقبول". لكن لا ينبغي أن نفهم من هذا أن الدولة طرف محايد في معادلة الصراع، بل هي دوما تتشكل من الطبقة الأقوى في المجتمع أي تلك الطبقة التي تسود وتهيمن اقتصاديا ، مما يضمن لها أن تسود سياسيا. وهذا يعني، حسب أنجلس، أنه لم توجد الدولة في يوم من الأيام إلا عندما تطور الميدان الاقتصادي وظهور الفائض الاقتصادي واندلاع الصراعات حوله وفرض تنظيم المجتمع وفقا لوسائل الإنتاج والاستغلال.

---

[44] بعد اكثر من قرن ونيف يطور (**بولانتزاس**) هذه القضايا مشيرا الى ملاحظتين اضافيتين: **الاولى**: انه لا يجوز رد دور الدولة الى "تدخلها" بالمعنى الحرفي للكلمة في المستويات الاخرى لا سيما المستوى الاقتصادي. فعدم تدخل الدولة في الحالة الرأسمالية الخاصة مثلا لا يعني اطلاقا عدم قيامها بوظيفتها في تحقيق التماسك التي تتجلى في هذه الحالة في عدم التدخل النوعي في المستوى الاقتصادي. أما الملاحظة **الثانية** فهي أنه لابد من الادراك ان قيام الدولة بوظيفتها الشاملة باعتبارها العامل المحقق لتماسك الوحدة لا يعني باي حال أنها – أي الدولة – تلعب دائما الدور الحاكم في التكوين الاجتماعي. كما لا يعني سيطرة المستوى الاقتصادي ان تكف الدولة عن اداء وظيفتها في تحقيق التماسك. لمزيد من التفاصيل قارن: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**. ترجمة عادل غنيم، الطبعة الثانية (بيروت: دار ابن خلدون، 1983)، ص 58.

[45] قارن: اندرية توزيل، سيزار لوبوريني، ايتين باليبار، **ماركس ونقده للسياسة**، مصدر سابق، ص 94 – 102.

من كل هذه العبارات التى أوردناها آنفًا ـ يمكن استخلاص **حجر الأساس** للمقاربة الماركسية فى أصل نشأة الدولة، وهو **انقسام المجتمع إلى طبقات.**

فالدولة فى الماركسية ليست نظاماً بديهياً أو حتمياً ولازماً لوجود الجماعة. وبهذا الصدد لابد من العودة الى ما قاله أنجلس لأهميته. فقد كتب قائلا: ان ".. الدولة لم توجد منذ الأزل. فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة ولم يكن لديها أية فكرة عن الدولة وسلطة الدولة. وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة معينة اقترنت بالضرورة بانقسام المجتمع إلى طبقات، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام أمراً ضرورياً " [46] . وأهم ما صاحب ظهور الدولة ـ عند (أنجلس) إنشاء قوة عامة مسلحة لم تكن ضرورية من قبل "لأن منظمة السكان المسلحة العاملة من نفسها قد غدت أمراً مستحيلاً منذ انقسام المجتمع إلى طبقات" [47] .
ولما كان جهاز القمع الجديد ـ الدولة عند (أنجلس) ـ فى حاجة للمال فقد نشأ نظام الضرائب، وكانت مجهولة تماماً فى ظل النظام القبلى. وعن طريق القوة المسلحة والضرائب أصبح الحكام فوق المجتمع.

وبما أن الدولة هى "النظام" الذي يحمى مصالح الطبقة المالكة والمسيطرة، فأن شكل الدولة ـ دائماً ـ يتحدد وفق طبيعة مصالح هذه الطبقة. وبعبارة أخرى، فإن شكل الدولة يتحدد ـ دائماً ـ فى كل عصر، على وفق النظام الاقتصادى السائد فيه واسلوب الانتاج المهيمن.
وهنا كتب (**أنجلس**) قائلا: "وبما أن الدولة قد نشأت من الحاجة إلى لجم تضاد الطبقات، وبما أنها قد نشأت في الوقت نفسه ضمن الاصطدامات بين هذه الطبقات، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصادياً والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسياً أيضاً وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستثمارها" . ولكنه في الوقت نفسه يستدرك بالقول: " ومع ذلك فثمة، كحالات استثنائية، مراحل تبلغ فيها الطبقات المتصارعة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعاً من الاستقلال حيال الطبقتين، مظهر وسيط بينهما" [48].
ويمكن الاتفاق مع ملاحظة الراحل د. فالح عبد الجبار الذي أشار الى ان عمل انجلس هذا "ينطوي... على تطبيق جانب اساسي هام من المنهجية الماركسية العميق: تحليل الواقع المنفصل قبل أي تعميم" [49].

في "**بيان الحزب الشيوعي**" لخص ماركس وأنجلس دروس التاريخ العامة التي تجعلنا نرى في الدولة هيئة للسيادة الطبقية وتفضي بنا إلى استنتاج لا مندوحة عنه وهو أن البروليتاريا لا تستطيع إسقاط البرجوازية إذا لم تستولي في البدء على السلطة السياسية [50]، إذا لم تحصل على السيادة السياسية، إذا لم تحول الدولة إلى "بروليتاريا منظمة بوصفها طبقة سائدة"، وأن هذه الدولة البروليتارية تبدأ بالاضمحلال فور انتصارها – أي البروليتاريا، لأن الدولة لا لزوم لها ولا يمكن أن توجد في مجتمع خال من التناقضات الطبقية.

والتحليل الماركسى للعلاقة بين شكل الدولة وبين النظام الاقتصادي القائم في ذات الوقت ـ تطبيق دقيق لنظرية (ماركس) فى تفسير حركة التاريخ البشرى (المادية التاريخية)، فعند مستوى معين من قوى الانتاج هناك دائماً نوع مناسب هذه القوى من علاقات الإنتاج (قانون ضرورة التطابق بين مستوى تطور القوى المنتجة وطبيعة علاقات الانتاج)، وعند نوع معين من علاقات الإنتاج هناك علاقات اجتماعية معينة، هى الترجمة الحرفية لتلك العلاقات الإنتاجية.

في عام 1907، نشر **مهرينغ** في مجلة «Neue Zeit نويه تسايت») فقرات من رسالة وجهها ماركس إلى فيديماير في 5 مارس سنة 1852 . وقد تضمنت الرسالة فيما تضمنت المحاكمة الرائعة التالية:

---

[46] **المصدر السابق**، ص 116.
[47] **نفس المصدر**، ص 115.
[48] انظر: فريدريك إنجلس، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**...، مصدر سابق، ص 116.
[49] انظر: فالح عبد الجبار، **ما بعد الماركسية**...، مصدر سبق ذكره، ص 41.
[50] تتلخص فكرة ماركس في أن واجب الطبقة العاملة هو **تحطيم** "آلة الدولة الجاهزة" **وكسرها**، لا الاكتفاء بمجرد الاستيلاء عليها.

"وفيما يخصني، ليس لي لا فضل اكتشاف الطبقات في المجتمع المعاصر ولا فضل اكتشاف لهذا الصراع بين الطبقات. فقد سبقني بوقت طويل مؤرخون برجوازيون بسطوا التطور التاريخي لصراع الطبقات هذا، واقتصاديون برجوازيون بسطوا تركيب الطبقات الاقتصادي. وان الجديد الذي أعطيته يتلخص في إقامة البرهان على ما يأتي: 1- ان **وجود الطبقات** لا يقترن إلاّ **بمراحل معينة من تطور الإنتاج**، 2- ان النضال الطبقي يفضي بالضرورة إلى **ديكتاتورية البروليتاريا**، 3- ان هذه الديكتاتورية نفسها لا تعني غير الانتقال إلى **القضاء على كل الطبقات وإلى المجتمع الخالي من الطبقات**..." [51].

من الملاحظات السابقة، يتضح أن الكلاسيك الماركسي يقيم علاقة وثيقة بين وجود الدولة وبين انقسام المجتمع إلي طبقات، وتشهد على صحة ذلك بأنه عندما لم يكن هناك انقسام طبقي في المجتمع ـ لم تعرف البشرية نظام الدولة، ومن ثم فإن وجود الدولة مرتبط دائماً بوجود تناقض عدائى بين طبقات المجتمع. ويعني ذلك انه في حال ما اذا وجد مجتمع خالٍ من هذا التناقص فسوف تنعدم الحاجة للدولة (كنظام).

وهنا وتجنبا لأي التباس لابد من ملاحظة استدراكية وهي ضرورة التمييز بين النظرة الماركسية والنظرة الفوضوية بشأن مصير أو مآل نظام الدولة. فالدولة ـ كنظام ـ تضمحل ولا تلغى عند الماركسيين، أما الفوضويون فيقولون بأن الدولة عنصر أساسى فى إذلال الفرد، لذا يحب إلغاؤها .

بهذا المعنى فان الماركسيين يفرقون بين أمرين: بين **إلغاء الدولة واضمحلالها**. فالدولة ـ كنظام ـ لا تلغى، إنما الدولة البرجوازية ـ كنمط ـ هى التى تلغى مرة واحدة بقيام الثورة البروليتارية.

وخلاصة الامر ان للماركسية نظرة خاصة فى نشأة وطبيعة الدولة خلاصتها أن **الدولة ليست نظاماً طبيعياً أو حتمياً ملازماً أو مرادفاً لوجود الجماعة البشرية، وأن نشوة الدولة إنما هو أمر مرتبط بظهور الملكية الخاصة**: فعندما عرف الإنسان الملكية الخاصة حدث أول انقسام فى المجتمع إلى طبقات، فوجدت لأول مرة طبقة مالكة تستغل طبقة أخرى لا تملك شيئا غير قوة عملها، ومن حاجة القلة المستغِلة لكبح جماح الغالبية والسيطرة عليها وإبقاء (النظام) على ما هو عليه ـ نشأت الدولة .

كما تربط الماركسية ـ دائماً ـ بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين شكل الدولة. فقد ميز علم السياسة الماركسي بين انماط الدولة التي يلائم كل منها اسلوبا معينا من الانتاج. كما ميز كل من ماركس، وأنجلس، ولينين في كل نمط من هذه الانماط بين "اشكال الدولة" و "اشكال الحكم".
وفي التحليل الماركسي النهائي، فان شكل الدولة ودورها يتحدد بعلاقتها بالطبقة المهيمنة اقتصاديا واجتماعيا في ظل تكوين اجتماعي – اقتصادي معين.

الدولة والسلطة السياسية

تتضمن السلطة السياسية لطبقة ما والتي هي نتاج وشرط لسيادتها الاقتصادية، سلطة فعلية لممثلي هذه الطبقة على جهاز الدولة. ولأن هؤلاء الممثلين هم أنفسهم دوماً أعضاء في " **شريحة** " محددة من الطبقة المسيطرة فإنه يمكن للسلطة السياسية أن تكون **رهاناً** للصراع فيما بين هذه الشرائح. ومنعاً لأي التباس منهجي يجب **عدم خلط السلطة الفعلية الخاصة بالماسكين بآلة الدولة مع سلطة الدولة المنظمة قانونياً على المجتمع**، ذلك لأن هذه الأخيرة هي التي تؤول الى تحقيق السلطة الفعلية. ان هذه السلطة المنظمة قانونيا هي التي تؤول الى تحقيق السلطة الفعلية. ولا تظهر السلطة السياسية للدولة دائما، في شكل علاقة مباشرة بين طبقة واخرى. كما انه لصحيح من جهة، ان العلاقة الطبقية تحفظ ويعاد انتاجها

[51] من ماركس الى يوسف فيديمايير. في: ماركس، انجلس، **مختارات في أربعة أجزاء – الجزء الرابع** (موسكو: دار التقدم، 1977)، ص 134.

على مستوى السلطة السياسية للدولة، ومن جهة ثالثة، فان وجود الدولة كأداة، يحقق في شكل معدل، السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة.

ومع أن الدور الذي تحتله التناقضات الداخلية بين "الشرائح" المختلفة للطبقة المسيطرة وصراعاتها الداخلية لاحتلال مراكز القوة هو دور ثانوي بالنسبة للتناقض الرئيسي إلا أنه ما يزال هاماً. إن **التجليات** المختلفة التي تتخذها الدولة وأشكالها ترتبط بتبديل مراكز القوة بين فئات وشرائح الطبقة المسيطرة. غير أنه يتعين **التأكيد** على أن السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية لا تكونان متماثلتين بشكل ميكانيكي. إذ يمكن لإحدى فئات الطبقة المسيطرة أن تلعب **الدور** المسيطر في الاقتصاد ولكن من دون أن تحظى بالهيمنة السياسية، والتاريخ شاهد لا يجامل [52].

وفي كل مرحلة من مراحل التطور يصبح نمط من علاقات الانتاج هو النمط السائد في المجتمع، وتحتل الطبقة التي تتوافق معه المكان السائد في الانتاج الاجتماعي، وهي لا تستطيع ان تكتسب هذا المكان وتحتفظ به إلا بقدر ما تستطيع ان تكسب السيطرة على جهاز الدولة وتحتفظ بها. ومن هنا ففي كل عصر – وطالما ظل المجتمع منقسما الى طبقات متنافرة – تستولي طبقة معينة على سلطة الدولة وبذلك تقيم من نفسها طبقة حاكمة [53].

لماذا تجد السلطة السياسية تعبيرها في الدولة؟

ان السلطة العامة كما هو معلوم تعود الى الطبقة السائدة اقتصاديا، ومن جراء ذلك تصبح هذه الطبقة، الطبقة السائدة سياسيا. تتحقق هذه السلطة على الصعيد التنظيمي بصورة "فصيلة خاصة" من الناس تتركز في يدها مقابض ادارة المجتمع. وبهذا الصدد كتب ماركس يقول " ان وجود سلطة الدولة يجد تعبيرا عنه على وجهه الدقة في موظفيها، وجيشها، وادارتها، وقضائها، واذا تجردت من صورتها المجسدة هذه، فأنها لن تكون سوى ظل، سوى خيال، مجرد اسم " [54].

على ان من الضروري الاشارة طبعا الى ان التحليل اعلاه لا يعني القول بعدم وجود أي "تفاوت" بين مصالح الطبقة المسيطرة وقرارات الدولة، إذ ان هذه الاخيرة ليست مجرد اداة طيعة وعملية: فهي تبذل مقاومات تبقي عليها التناقضات الداخلية بين "شرائح" الطبقة المسيطرة. وبما ان الدولة ليست آلة تحكمها بعض الفئات المهيمنة، انها اكثر تعقيدا في تمثيل المصالح التي تحققها وفي عملها الملموس، يجب اذن ان يترافق تحليل البنية الطبقية بتحليل ملموس للأشكال التي تتخذها هذه السيطرة. ولهذا فان الماركسية تنطلق من تعريف طراز الدولة، من طابعها المميز للتطور الفكري كصراع آيديولوجي، وان يظهر هذا الصراع الاجتماعي. كما ان السمة المميزة للعلم الماركسي حول طراز الدولة، هو انه يركز انتباهه لا على التمظهرات الثانوية والمشتقة، في الحياة السياسية، بل على قوانينها الداخلية الجوهرية، على استجلاء القوانين الموضوعية للتطور التاريخي لهذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة. اذن ليست من قبيل الصدفة ان لا تستخدم النظرية الماركسية في منظومة جهازها المفاهيمي المقولة المجردة " طراز الدولة "، بل تستخدم مقولة " **طراز الدولة التاريخي** "، هذه المقولة التي تعكس العمليات الاجتماعية الفعلية والتي ترتبط بمفهوم التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية في وضع تاريخي محدد [55].

لما كانت التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية التي هي البناء الذي يشمل اسلوب الانتاج والبناء الفوقي في وحدتهما العضوية [56]، وهي تعبر عن مرحلة محددة للتطور الاجتماعي في خطوطها العريضة بكل تناقضاتها، فان ترجمة تلك التناقضات لا تفسر عندما نقول ان الدولة هي " اداة " للطبقة المسيطرة، فهي " تمثل " بالفعل اكثر من الطبقة المسيطرة، أي "تمثل" كافة الطبقات المتصارعة في فترة تاريخية محددة.

---

[52] هكذا كان الحكم الملكي المطلق في القرنين السابع و الثامن عشر، إذ كان يحافظ على التوازن بين النبلاء و البرجوازية في الصراع القائم بينهما، و هكذا كانت **البونابرتية** في الإمبراطورية الأولى ولا سيما في الإمبراطورية الثانية في فرنسا، إذ كانت تحرض البروليتاريا على البرجوازية و البرجوازية على البروليتاريا. لمزيد من التفاصيل قارن: ك. ماركس، **الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت"**..، مصدر سابق، ص 79.

[53] قارن: موريس كونفورت، **مدخل الى المادية الجدلية**، ترجمة محمد مستجير مصطفى (بيروت: دار الفارابي، 1980)، ص 243.

[54] انظر: ك.ماركس، ف. انجلس، **المؤلفات، المجلد 6**، ص 287.

[55] قارن: تشيريكين، جيدكوف، يودين، **اسس النظرية الاشتراكية بصدد الدولة والحق** مصر سابق، ص 54 ولاحقا.

[56] لمزيد من التفاصيل حول ذلك قارن: فلاديمير رازين، **حول نظرية التشكيلات**..، مصدر سابق.

ولا يجب ان تغطى وتضيع الخطوط الفاصلة للطبقات والصراعات فيما بينها داخل التشكيلة، فالدولة ليس بذلك محايدة وحكما بين قوى متصارعة، في الواقع يجب ان ننظر الى سلطة الدولة بكونها **وحدة متناقضة**. هذه الوحدة ممكنة، اذ ان المؤسسات في الدولة الطبقية تمتلك تماسكا داخليا خاصا بها ومستقلا تجاه البنى الاقتصادية ولكن ايضا تجاه الطبقات او فئات الطبقات المسيطرة. هذه الملاحظة مهمة اذ انها تتحاشى جعل الدولة مجرد شيء وأداة في ايدي الطبقة المسيطرة [57].

ومن الضروري في هذا المجال **التذكير بأنه وعندما يجري الحديث عن استقلالية أجهزة الدولة فان ذلك لا يعني استقلالها عن الطبقات المتصارعة، بل عن الفئات الطبقية المسيطرة**. فاستقلال أجهزة الدولة لا يكون إلا في **تبعيتها** المباشرة للطبقة المسيطرة ككل. معنى هذا أن استقلالها النسبي يتيح لها **ضبط تطور** التناقضات الثانوية بين فئات الطبقة المسيطرة **ومنعها** من أن **تنفجر** بشكل يهدد علاقة السيطرة الطبقية نفسها حين **تعجز** فئة أو شريحة عن فرض هيمنتها الطبقية داخل الطبقة المسيطرة (أو الائتلاف الطبقي). إن **التدخل** المباشر لأجهزة الدولة هو، إذن، **لإنقاذ** الوجود المسيطر للطبقة السائدة، **بتحقيق الهيمنة الطبقية** للفئة المهيمنة فيها، والتي تعجز، في ظروف تاريخية محددة، من فرض هيمنتها. في مثل هذه الظروف التاريخية **يختفي الشكل " الديمقراطي "** للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، ويبرز **الشكل الدكتاتوري** المباشر الذي **يضمن** المنطق نفسه لهذه الممارسة السياسية. فالعلاقة بين الديمقراطية والدكتاتورية هي إذن خاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة.

تعني الملاحظات السابقة ان الدولة تقوم على تحقيق تماسك التكوين الاجتماعي عن طريق **ثلاث وظائف اساسية** [58]:

1. **الوظيفة الاقتصادية**، حيث تقوم في ظل التكوينات الرأسمالية بدور مزدوج مماثل لدور الرأسمالي: دور الاستغلال، ودور تنظيم عملية العمل، والاشراف عليها، وكذلك وضعها لمجموعة من التشريعات القانونية المنظمة للمبادلات الرأسمالية.
2. **الوظيفة السياسية**، والتي تستهدف المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعي، ببسط سيطرة الدولة السياسية الطبقية عن طريق جهازها البيروقراطي واجهزتها القمعية.
3. **الوظيفة الآيديولوجية**، ممثلة بدور الدولة في التربية والتعليم، وهو ما عبر عنه غرامشي في سياق تعريفه للمجتمع المدني، ومفهوم الهيمنة.

تتيح الملاحظات السابقة تتيح **بلورة الخلاصات التالية**:

- أن الدولة ليست فوق المجتمع بل هي نتاج له؛
- أن الدولة هي أداة بيد الطبقة المُستَغِلة لاضطهاد الطبقة المُستَغَلة؛
- وهذا يؤكد أن طبيعة الدولة وجوهرها اجتماعي محض لا تجريد يفصلها عن قاعدتها الطبقية؛
- انها أداة للهيمنة الطبقية والقمع الطبقي، أداة لضمان ملكية ومصالح مالكي وسائل الانتاج ضد بائعي قوة العمل، لجنة تسيير شؤون البرجوازية، العنف المنظم للرأسمال من اجل اخضاع العمل؛
- وفي التشكيلة الرأسمالية، الدولة نتاج التناحرات الطبقية لهذه التشكيلة والقوة الناظمة لها؛
- أن للدولة بداية ومن الطبيعي لذلك أن تكون لها نهاية. وطالما أن بدايتها هي ظهور التناقضات المستعصية على الحل، فإن نهايتها لابد أن تواكب حل هذه التناقضات. ولهذا حددت الماركسية بداية الدولة وظهورها بظهور التناقضات، وحتمت اضمحلالها وزوالها في المجتمع اللاطبقي.

ان الملاحظات اعلاه تعني ان الكلاسيك الماركسي اماط، لأول مرة في تاريخ البشرية، اللثام ونزع كل الحجب عن الدولة " المؤلهة " المقدسة، الموضوعة فوق الطبقات. لقد أُنزلت الماركسية الدولة من سماء

---

[57] قارن: ميشال فياي، **دولة القانون – مقدمة في نقد القانون الدستوري** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1979)، ص 249 – 250.

[58] لمزيد من التفاصيل قارن: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، ابحاث ندوة القاهرة 1990 التي نظمها مركز البحوث العربية. اصدار مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1991، ص 474.

الحياد المجلل بالضباب الى حيث هي في الواقع، الى معمعان لصراع الطبقي التي تمثل فيه قيادة اركان الفئة أو الطبقة (أو التحالف الطبقي)، السائدة في مرحلة تاريخية معينة.

ومن المؤكد قبل كل شيء الاشارة الى ان ماركس وانجلس لم يكونا " ماركسيين " منذ الولادة، وهو قول ينبغي ان لا يفاجئ احد. لقد كانا مضطرين الى تذليل الكثير من الصعاب بهدف صياغة الموضوعات الاساسية للمقاربة الماركسية بطبعتها الكلاسيكية. وفي هذا الصدد فان نظرية الدولة لا تشكل استثناء. لقد كانت الخطوة الجوهرية على طريق صياغة هذه النظرية هو التغلب على المفهوم الهيغلي للدولة والقانون الذي كان يرى في الدولة مؤسسة جامدة خالدة "روحا" مفروضة على المجتمع من الخارج.

في حين اكتشف ماركس في العلاقات الاجتماعية المادية مصدر سلطة الدولة. ويتمثل هذا المصدر في اشكالية **المصالح المادية** لمختلف الطبقات الاجتماعية، والتي من بينها تسيطر احدى الطبقات اقتصاديا على الاخرى، هذه السيطرة التي هي اولا سيطرة الدولة، وهذه السيطرة تعني اساسا هيمنة البناء الفوقي على السيطرة الاكثر اساسية، أي السيطرة الاقتصادية. وإذا كان الامر كذلك فان الدولة بالنتيجة، خلافا لما يبدو ظاهريا، هي ليست شيئا مستقلا، بل إنها اداة غير مباشرة بيد الطبقة المسيطرة اقتصاديا في مجتمع ما. وهذا التشخيص هو رد على التصور البرجوازي الاصلاحي للدولة المتجسد في عزلتها عن شروطها المادية والتهرب بمختلف اشكال التحايل على تحديد مضمونها الطبقي ورفعها الى سماء "الحياد" فوق الطبقات. وهكذا اذن، حسب رأيهم، فالدولة شيء معطى سابقا، اداة لا تعبر عن سيطرة طبقة اجتماعية، وهكذا ايضا فان بالإمكان تحويل هذه الدولة واصلاحها بواسطة الديمقراطية. ولان مسالة الدولة بالغة الصعوبة والتعقيد، ولما كانت – اكثر من مسالة اخرى – قد تعرضت للالتباس من جانب الدارسين والكتاب والفلاسفة البرجوازيين فإنه يكون مفيدا الاشارة هنا واستكمالا للسابق، الى الافكار والاطروحات الماركسية حول جوهر الدولة وطبيعتها [59].

المبحث الثاني: المقاربة اللينينية للدولة

يعد كتاب **"الدولة والثورة"** الذي كتبه (**لينين**) في شهري آب وايلول عام 1917 ونشر في آيار عام 1918[60]، واحدا من مجموعة الدراسات (بل وأهمها عند باحثين عديدين)، والتي قدمها قائد ثورة اكتوبر 1917 لتحديد مهامها الاستراتيجية والتكتيكية على ضوء نظرية كارل ماركس، واعتبر الكتاب المذكور ولعقود عديدة، مرجعا أساسيا في نقد الدولة الرأسمالية، وفي دراسة منجز ماركس في الدولة، كما انه تعرض لانتقادات من كتاب اخرين. واذا كان أنجلس قد ركز على **الحقل الثالث** لاهتمامات ماركس بشأن الدولة (تاريخ نشوء الدولة القديمة) فإن لينين ركز الانتباه على **الحقل الاول**: **الدولة كأداة للهيمنة والقمع الطبقي**، وضرورات التحطيم والاستبدال والإحلال، وفي هذا العمل **عرض** لينين **النظرية الماركسية في الدولة ومهمات الطبقة العاملة في الثورة**. فعندما كان هدير معارك الحرب العالمية الاولى (1914 – 1918) يصم الأذان، وعندما كانت الثورة الاشتراكية في طور الاعداد في روسيا القيصرية كانت المسائل المتعلقة بموقف الطبقة العاملة من الدولة ذات اهمية سياسية ملحة، نظرية وعملية.

ولابد من الاشارة هنا الى الظروف التاريخية لهذا الكتاب. فما حفز **لينين** على انجازه هو **الخلافات** داخل الاممية الثانية، والاتجاهات المتضاربة داخل الحركة العمالية الروسية، كما في صلب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي (البلاشفة) نفسه. ولهذا اعتبره بعض الباحثين جزءاً من **مناظرة فكرية** مناوئة لهذين الاتجاهين في التفكير ومحاولة لتجاوزهما، كما أنه جزء من فكرة عملية تهدف الى الاعداد لتحطيم الدولة البرجوازية الروسية وتجاوزها [61].

---

[59] قارن: ف.أ.لينين، **المؤلفات، المجلد 29**، ص 470.
[60] لينين، **الدولة والثورة**، مصدر سبق ذكره.
[61] قارن: .فالح عبد الجبار، **ما بعد الماركسية...**، مصدر سبق ذكره.

في هذا الكتاب **تعرض** (لينين) الى الجوانب الرئيسية للنظرية الماركسية في الدولة وتطويرها على يد ماركس وإنجلز، على اساس خبرة ثورة **1848 – 1851** وبصفة خاصة **خبرة كومونة باريس لعام 1871**. والكتاب لم يتم، فقد ترك لينين فصلا لم يكتبه، وكان من المقرر أن يلخص فيه تجربة ثورتي 1905 و1917 الروسيتين.

يحتوي الكتاب على **مقدمة، وستة فصول** هي:

1. **المجتمع الطبقي والدولة،** وفيه **يقدم لينين تحليلا لظاهرة الدولة،** بوصفها انعكاسا لانقسام المجتمع البشري الى طبقات، وعلى ضوء هذا التحديد **عالج تركيب** جهاز الدولة، **ووظيفتها، ومصيرها**. وقد **اعتمد** لينين في عرض مادة هذا الفصل على كتاب أنجلس " اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة "، والذي جرت الإشارة إليه سابقا.
2. **الدولة والثورة – خبرة سنوات 1848-1851،** وفيه **عالج الدروس الجديدة** المستفادة من سنوات الثورة في فرنسا بين 1848 و1851. **ويعتمد** لينين في **عرض افكار هذا الفصل على كتاب " الثامن عشر من برومير – لويس بونابرت "** والذي أصدره **(كارل ماركس)** عام 1852.
3. **الدولة والثورة – خبرة كومونة باريس سنه 1871 – تحليل ماركس**. وهذا الفصل **يعالج الدروس والاضافات الجديدة التي قدمتها حلقة أخرى في سلسلة الثورة داخل اكثر الدول الاوربية** " نقاء برجوازياً " في مسار تطورها التاريخي، وهي **فرنسا** – إنها **حلقة " كومونة باريس "** والتي حدثت اثناء الثورة في عام 1871.
4. **تتمة – شروح اضافية لأنجلس،** وفي هذا الفصل شاء لينين أن يقدم **اضافات تثري تحليل ماركس لمسألة الدولة،** وهي اضافات قدمها من بعض الدراسات المتفرقة، لأنجلس.
5. **الاسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة،** وهنا في الفصل الخامس تثار **اشكالية التنبؤ بـ " اضمحلال الدولة "** وهو ما درسه لينين اعتمادا على رسالة ماركس في عام 1875 والمعنونة بـ " نقد برنامج غوته ".
6. **ابتذال الانتهازيين للماركسية،** وهو عنوان الفصل السادس وفيه يتجلى ما أراد **(لينين)** أن يقدمه كإضافة من عنده، ويتخذ طريقه في عرض افكاره (الطريقة القائمة على عرض الافكار من خلال نقد الافكار الاخرى المضادة). في هذا الفصل **لجأ** لينين الى **بلورة** نظريته عن **العلاقة بين الدولة والثورة،** عبر نقده لأفكار **أطراف ثلاثة** هي - بحسب لينين - : **الانتهازيون** (امثال برنشتين) **والفوضويون** (امثال برودون وباكونين) **والمرتدون** من الماركسية (امثال كاوتسكي وبليخانوف). وسنتحدث عن ذلك ببعض التفصيل بعد قليل.

إن قراءة كتاب لينين هذا **تتيح ابراز عدة قضايا اساسية** من بينها **ثلاث** هي الأهم:

- **الطبيعة العامة للدولة، الديمقراطية، البيروقراطية.**
- **موقف الثورة من جهاز الدولة القديم.**
- **موقف الثورة من مسألة جهاز الدولة الجديد.**

واذا كانت ثورة 1830 في فرنسا وما اعقبها، قد انتجت " **بيان الحزب الشيوعي** "، وثورة 1848 – 1851، قد انتجت " **الثامن عشر من برومير لويس بونابرت**" وما احتواه من فكرة تحطيم جهاز الدولة البرجوازية، واذا كانت احداث باريس عام 1871 قد انتجت " **الحرب الاهلية في فرنسا** " وما احتواه من فكرة بناء جهاز الدولة الثورية على نمط الكومونة، فإن هناك **حلقة رابعة** ممثلة بعصر الامبريالية وقيام الحرب العالمية الاولى قد انتجت كتاب " **الدولة والثورة** " وما احتواه من مقاربة وافية لوجهة النظر الماركسية في الدولة حينئذ. ان زمان **لينين** الذي شهد تركز الدولة الامبريالية ودخول البلدان الامبريالية في معمعان الدم بحرب عالمية لاقتسام واعادة اقتسام العالم، كل ذلك **مكّن** لينين، بمنهجه الماركسي، من أن **يلمح** الخصائص الرئيسية لموقع الثورة والدولة، وهو الموقف ذي الثلاثة اضلاع: **تحطيم** جهاز الدولة القديم، **تأسيس** جهاز الدولة الثوري الجديد، **الاضمحلال** التدريجي للدولة.

لقد قام لينين بإعادة البحث في تراث ماركس ونقّب فيه بعناية " **الصائغ** " المحترف حتى استخرج مكنوناته التي تخفي على العين العادية، وأبرزها حتى لتبدو بديهية. وبهذا المنطق **حاور وحاجج** مختلف الاطراف التي عاصرته وقدمت نظرياتها بصدد الدولة، وهي كما وصفها:

- **(الانتهازيون)** (ونموذجهم برنشتاين) فقد كانوا **يرون الاحتفاظ بجهاز الدولة القديم، والعمل من خلاله برلمانيا للتغيير نحو الاشتراكية**. قذف لينين في وجوههم بمقولة (تحطيم جهاز الدولة القديم) تأسيسا على تحليل تاريخي ونظري لتطور المجتمع.

- **(الفوضويون)** (برودون و باكونين) الذين كانوا **يرون الغاء الدولة اصلا على الفور، ولا يقدمون البديل**. أكد لينين في مواجهتهم على ان الدولة لا تلغى على الفور وانما بعد زوال الطبقات، وان هذا الالغاء بذاته لن يتم بضربة واحدة وانما سوف يأخذ صورة الاضمحلال أو الذبول التدريجي.

- أما (**المرتدون**)، حسب لينين، (وأبرزهم كاوتسكي وبليخانوف)، فكانوا **يرون العمل البرلماني داخل جهاز الدولة القديم، لإقامة مجتمع اشتراكي جديد، يلغى فيه الجهاز البيروقراطي القديم ولكن مع تأسيس جهاز بيروقراطي جديد خاضع لرقابة الشعب**. وفي مواجهة كاوتسكي أبرز لينين أن مهمة البروليتاريا انما هي " الثورة " بتحطيم جهاز الدولة وليس العمل من خلاله، وان البروليتاريا لن تقيم جهازا، بيروقراطيا خاضعا لها وانما هي ببساطة تلغي " البيروقراطية " اي تلغي المنظمة الخاصة، بتحويلها الى الشعب لإدارة نفسه بنفسه.

ومن جهة اخرى فإن (لينين) فى محاضرته عن "الدولة" التي القاها بتاريخ 11 من تموز/يوليو سنة 1919على طلبة جامعة سفيردلوف (Sverdlov)، **انطلق** من سؤال على بساطته الظاهرية مهم للغاية وهو : **ما الدولة ؟ وما جوهرها ؟ وما دورها ؟ وما ينبغى أن يكون علية منهج البحث في مسألة الدولة من وجهة النظر الماركسية؟** [62].

في مسعاه للإجابة على هذه الاسئلة، انطلق (لينين) من ملاحظة قوامها أنه: "لا تكاد توجد مسألة شوّهها عن عمد وعن غير عمد ممثلو العلم البورجوازي والفلسفة البورجوازية والحقوق البورجوازية والاقتصاد السياسي البورجوازي والصحافة البورجوازية بمقدار تشويههم لمسألة الدولة". وكثيرا ما تخلط هذه المسألة حتى الآن بالمسائل الدينية. وهناك من يعتقد "أن الدولة شيء ما إلهي، شيء ما خارق، وأنها قوة ما عاشت بها البشرية، وأنها تعطي الناس أو ستعطيهم، تحمل معها شيئا ليس من الإنسان، بل يعطى له من خارجه". ينتقد **لينين** مثل هذه الاطروحات ويرى انها "على صلة وثقى بمصالح الطبقات المستثمِرة ـ ملاكي الأراضي الكبار والرأسماليين ـ وأنها تخدم مصالحها".

وبهدف بلورة اطروحاته حول الدولة وإنزالها من علياء "المقدس" دعا لينين الى إلقاء نظرة سريعة على التاريخ لنرى كيف انبثقت الدولة وكيف تطورت، وما هي المراحل الرئيسية التي اجتازتها ، وما آلت إليه في الوقت الحاضر نتيجة لتطورها هذا.

وفي مسعاه للإجابة على الاسئلة السابقة، يؤكد لينين على القضايا التالية **كمنطلقات** لفهم اشكالية الدولة وجوهرها ودورها في الصراع الاجتماعي [63]:

---

[62] لمزيد من التفاصيل قارن: الـدولة- محاضرة لينين ألقيت في جامعة سفيردلوف. ورد نص المحاضرة في: لينين، **حول الديموقراطية الاشتراكية السوفييتية** (موسكو: دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية، بدون تاريخ). والخلاصات بين قويسات مأخوذة من نص هذه المحاضرة.

[63] ولتكوين رؤية صحيحة حول مسألة الدولة دعا لينين في محاضرته هذه الى دراسة عمل انجلس "**أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة** "، باعتباره "من المؤلفات الأساسية في الاشتراكية المعاصرة تمكن الثقة بكل عبارة من عباراته، تمكن الثقة بأن كل عبارة من عباراته لم تلق كيفما اتفق، بل كتبت على أساس مادة تاريخية وسياسية غزيرة".

1. **أن الدولة لم تكن موجودة على الدوام، بل ان ظهورها ارتبط بلحظة تاريخية محددة: انقسام المجتمع إلى طبقات، عندما يظهر المستثمِرون (بكسر الميم) والمستثمَرون (بفتح الميم)**... "فى المجتمع البدائي عندما كان الناس يعيشون سلالات غير كبيرة، وعندما كانوا فى الدرجات السفلى من سلم التطور، فى حالة تشبه الوحشية، فى العهد الذى ابتعدت عنه البشرية المعاصرة المحتضرة بضعة ألوف من السنين ـ فى ذلك العهد لا نرى دلائل تنبئ بوجود الدولة، إنما نرى سيادة العادات".

فقبل انبثاق الشكل الأول من أشكال استغلال الإنسان للإنسان، الشكل الأول للانقسام إلى طبقات ـ طبقة مالكي العبيد وطبقة العبيد، قبل ذلك الوقت .... لم تكن الدولة موجودة، لم يوجد جهاز خاص حيث هناك فئة خاصة من الناس تنفصل لحكم الآخرين وتملك بصورة منتظمة ودائمة لأغراض وأهداف الحكم جهازا معينا للقسر، جهازا للعنف من فصائل الجنود المسلحين والسجون وغير ذلك من وسائل إخضاع الآخرين بالعنف ـ وهو الأمر الذي يكوّن **كنه الدولة**.
وهكذا اذن و "بمقدار ما ينشأ انقسام المجتمع إلى طبقات ويتوطد وبمقدار ما ينشأ المجتمع الطبقي، تنشأ الدولة وتتوطد".
وتعني الملاحظة السابقة ان الدولة لم توجد قبل انقسام المجتمع إلى طبقات، ولكن بمقدار ما ينشأ المجتمع الطبقي، تنشأ الدولة وتتوطد.
2. **إن الدولة آلة أو أداة لصيانة سيادة طبقة على طبقة أخرى**: فعندما كان المجتمع خالياً من الطبقات، وعندما كان الناس قبل عهد العبودية يعملون في ظروف بدائية، حين كانت تسود مساواة أكبر، وحين كانت إنتاجية العمل ما تزال منخفضة جداً، وعندما كان الإنسان البدائي لا يحصل على ما هو ضروري لمعيشته البدائية الخشنة إلا بصعوبة عندئذ لم يبرز ولم يكن بالإمكان أن يبرز فريق خاص من الناس يفرزون خصيصاً للحكم، ويسيطرون على بقية المجتمع.

ولكن عندما ظهر الشكل الأول من أشكال انقسام المجتمع إلى طبقات، عندما ظهرت العبودية، وعندما أصبح بإمكان طبقة معينة من الناس تمركزوا على العمل الزراعي بأحسن أشكاله أن ينتجوا شيئاً من فائض لم يكن ضرورياً ضرورة مطلقة للإبقاء على شعلة الحياة في العبد، وكان يقع فى يد مالك العبيد، وعندما توطد بهذا الشكل وجود هذه الطبقة من مالكي العبيد، ولكي يتوطد ـ لابد من أن تظهر الدولة.

3. تتيح الملاحظات السابقة القول بأن "**الدولة آلة لظلم طبقة من قبل أخرى**". ان "الدولة هي آلة لظلم طبقة من قبل أخرى، آلة الغرض منها أن تخضع لطبقة سائر الطبقات المطوعة الأخرى. ويختلف شكل هذه الآلة" واشكال الحكم باختلاف المراحل التاريخية، ولكن جوهر الأمر كان واحدا.
4. إن **الدولة هى نتاج التناقضات الطبقية المستعصية وأداة لاستغلال الطبقة المظلومة**.
بهذا المعنى فان الدولة ـ فى المفهوم الماركسى ـ نظام نشأ من الحاجة للسيطرة على الصراع الطبقي، أو هي تنظيم الطبقة المالكة لحمايتها من الطبقة (الطبقات) التى لا تملك.

5. "ثمة، كحالات استثنائية، مراحل تبلغ فيها الطبقات المتصارعة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعا من الاستقلال حيال الطبقتين، مظهرا وسيطا بينهما..." [64].

6. بما أن الدولة هى النظام الذي يحمى مصالح الطبقة المالكة والمسيطرة، فأن شكل الدولة ـ دائماً ـ يتحدد وفق طبيعة مصالح هذه الطبقة. وبعبارة أخرى : فإن شكل الدولة يتحدد ـ دائماً ـ فى كل عصر، على حسب النظام الاقتصادى السائد فيه.

---

[64] لينين، **الدولة والثورة**، مصدر سابق، ص 16. والحكم الملكي المطلق في القرنين السابع عشر والثامن عشر والبونابرتية في الإمبراطوريتين الأولى والثانية في فرنسا وبيسمارك في ألمانيا، امثلة على " توازن القوى" القوى هذا.

واستناداً إلى الملاحظات اعلاه فإن كل مرحلة من مراحل التاريخ، يقابلها شكل معين بالذات من أشكال الدولة:
- ففى **عصر الرق**، كانت هناك **دولة ملاك العبيد** بهدف تدعيم ملكية السادة للعبيد، وتوطيد سيطرتهم عليهم واستغلاً لهم ولقوى عملهم .

- وفى **عصر الإقطاع** فإن أهم ما يميز الدولة هو قاعدة حماية الملكية الإقطاعية، فالدولة وقتئذ لم تكن إلا أداة إخضاع الفلاحين للسادة الإقطاعيين!

- وفى **النظام الرأسمالى** فإن السيطرة تكون لأرباب الأعمال الرأسماليين، وهدف الدولة فى ظل هذا النظام - أساساً - هو تدعيم طبقة الرأسماليين، وتمكينهم من السيطرة على وسائل الإنتاج، والمحافظة على علاقات الإنتاج البرجوازية وخاصة تلك المتعلقة بقواعد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

- أما عندما تقوم **البروليتاريا** بثورتها وتحطم البرجوازية، فإن **النظام الاشتراكى** سيؤدى – بحسب لينين - إلى ظهور دولة جديدة تهدف إلى المحافظة على الملكية الجماعية وتكفل حماية مصالح الطبقة العاملة المسيطرة.

وإذا كانت الدولة نتاج استعصاء التناقضات الطبقية، وإذا كانت قوة **فوق** المجتمع و"**تنفصل** عن المجتمع **أكثر فأكثر**"، فمن الواضح أن تحرير الطبقة المستغَلة غير ممكن **بدون القضاء على** جهاز سلطة الدولة الذي أنشأته الطبقة السائدة والذي يتجسد فيه هذا "الانفصال". وبحسب لينين فإن هذا الاستنتاج، البديهي من الناحية النظرية، "قد وصل إليه ماركس بأتم الدقة، على أساس تحليل تاريخي ملموس لواجبات الثورة"[65].

المبحث الثالث: **مقاربة غرامشي- الدولة جهاز قوة أم منظِم للسيطرة**؟

بداية، تقتضي الاشارة الى ان انطونيو غرامشى (**Antonio Gramsci**) [66] لم يكن معنيا بتعيين القوانين المجردة للحركة أو باشتقاق الأشكال والوظائف الضرورية للدولة الرأسمالية، بل كان سعيه مركزا على **تشخيص العلاقات المعقدة بين القوى الاجتماعية المختلفة المنخرطة في ممارسة سلطة الدولة في وضع معين، أي بناء** وتطوير تصورات متقدمة حول صراع الطبقات، تلعب فيها البنية الفوقية وخصوصا الثقافة دوراً أساسياً [67]، حيث الفضاء الثقافي بالنسبة إلى غرامشي هو حقل صراع طبقي. **ومفتاح** مقاربته هو التأكيد على العلاقة العضوية بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني، عبر شكلين، أو نمطين من السيادة الطبقية: **القوة والهيمنة**. تتضمن **القوة** استعمال جهاز إكراه لإجبار جمهور الناس على الامتثال والإذعان لمتطلبات نمط إنتاج معين. ويمكن للقوة أن تستخدم من قبل جماعات خاصة (ومثالها

---

[65] لينين، **الدولة والثورة**...، مصدر سبق ذكره، ص 10

[66] ولد (انطونيو غرامشي) في مدينة سردينيا الايطالية عام 1891. وحصل على منحة للدراسة في جامعة تورينو، والتحق بالحزب الاشتراكي في عام 1914. وحينما كان في تورينو، عُرف كصحفي وزعيم في حركة مجالس المصانع في تورينو. وشارك في الانسحاب من المؤتمر الاشتراكي 1921، وساعد في تشكيل الحزب الشيوعي الإيطالي، الذي أصبح زعيمة لاحقا. وبين 1922 و 1926، ناضل غرامشي مع الحزب ضد صعود الفاشية الإيطالية في ظل موسوليني. وقد كان القمع السياسي شديدا، ووصل إلى قمته 1926 في ظل مجموعة جديدة من قوانين الطوارئ. وطالت حملة القمع غرامشي، رغم ما لديه من حصانة برلمانية مفترضة، ولم تخرج المحاكمة عن كونها استعراضا. وحكم عليه بالسجن 20 عاما. وبينما كان يعانى من مشاكل صحية طوال حياته، إلا أنها تفاقمت خلال الوقت الذي امضاه في السجن. ونظرا لتدهور حالة غرامشي، تم نقله بعد ثمان سنوات فقط إلى مستشفى في العاصمة الايطالية، روما، تحت الحراسة، و قضى السنتين الأخيرتين من حياته هناك قبل وفاته 1937. وكانت أكثر أعمال جرامشي مدرجة في كراسات كتبها أثناء فترة سجنه الطويلة.

[67] تجنبا لأي التباس، بالنسبة لغرامشي، يوفر الاقتصاد أساساً لتشكيل الطبقات. فالاقتصاد يحدد القوة الموضوعية لكل طبقة، وفي الوقت نفسه يُنشئ حدوداً للعلاقات بين هذه الطبقات. بيد أنّ المواجهات والتحالفات التي تُعقَد فيما بينها يتم تنظيمها في ميدان السياسة والإيديولوجيا، وهو ميدان له منطقه الخاص

الفرق الفاشية، وكذلك من قبل أجهزة الدولة التي يعتمد أثرها على العوامل الاقتصادية والآيديولوجية وكذلك على الاعتبارات العسكرية والبوليسية المحضة).

لهذا السبب، فقد كرَّسَ وقته في السجن لفهم كيف أن البنية الفوقية المعقدة للرأسمالية المتطورة، والتي لا تشمل فقط الدولة المتقدمة ولكن أيضاً علاقة هذه الدولة بشرائح المجتمع المدني الوليد، "لا تبرّرُ هيمنتها وتحافظ فحسب، لكنها تنجح كذلك في الحصول على المُصادقة الحيّة من أولئك الذين تقودهم" [68].

أما بالنسبة **للهيمنة** فيعرّفها غرامشي بأنها عبارة عن شكل من أشكال السيطرة المبنيّة يقوم على "الجمع بين القوة والقبول اللذان يتوازنان بأسلوب متفاوت، دون أن تتغلب القوة بشكل مفرط على القبول، بل تسعى لأن تبدو هذه القوة مُستندة على قبول الأغلبية" [69]. لذلك يجب **تمييز** الهيمنة عن الدكتاتورية وعن الاستبداد، والتي هي أنظمة يسود فيها الإكراه ويُطبّق تعسفياً بدون معايير تنظيمية. يتم تنظيم الهيمنة داخل المجتمع المدني، لكنها تشمل الدولة أيضاً. فالدولة –بحسب غرامشي في (دفاتر السجن) - هي "مجموع الأنشطة العملية والنظرية التي من خلالها لا تقوم الطبقة الحاكمة بتبرير هيمنتها والحفاظ عليها فقط، ولكنها تنجح في الحصول على الإجماع الفعلي من المحكومين" . بالتالي، فإن جوهر مفهوم الهيمنة يستند إلى فكرة القبول هذه، والمشاركة الواعية والطوعية للمحكومين في الهيمنة عليهم. وبهذا المعنى فان تصور غرامشي للهيمنة (كما ورد في "دفاتر السجن") هي أنها ليست مجرد قسر محض، ولكنها أيضاً اتجاه ثقافي وآيديولوجي ينتج من موازين القوى، ونضالات اجتماعية، ومفاوضات، وتنازلات، واستقطاب، وتمثلات ومعتقدات مشتركة. اي ان غرامشي يشدّد هنا على أهمية الصراعات وألعاب السلطة، وعلى أهمية النزاعات والتوترات، وموازين القوى في الطريقة التي تتشكل بها السيطرة.

وبالمقابل تتضمن **الهيمنة** حفز وإعادة إنتاج "الرضا الإيجابي" داخل الجماعات المهيمن عليها من جانب الطبقات الحاكمة من خلال ممارستها للقيادة السياسية والأخلاقية والثقافية. كما تتضمن ان توضع في الاعتبار بشكل منتظم المصالح والمطالب الشعبية وتغيير الموقف وإجراء التسويات بشأن الموضوعات الثانوية؛ لإبقاء الدعم والتحالفات لنظام من العلاقات السياسية يكون هشاً وغير مستقر في جوهره (وعلى أي حال ، بدون التضحية بالمصالح الجوهرية)، وتنظيم هذا الدعم لتحقيق الأهداف التي تخدم المصالح الجوهرية بعيدة المدى للطبقة السائدة. فضلاً عن أنها، أي الهيمنة، تتضمن أيضا القيادة الثقافية والأخلاقية من خلال تشكيل وإعادة إنتاج إرادة جماعية، ووجهه نظر "قومية- شعبية"، ونظرة عامة عالمية تلائم احتياجات إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. أضف إلى ذلك، انه وكما أن جانب القوة ممأسس في نظام أجهزة الإكراه، فإن الهيمنة كذلك تتبلور وتتوسط من خلال نظام معقد للأجهزة الآيديولوجية توجد عبر كامل التكوين الاجتماعي.

وبالفعل، وعلى الرغم من أن ممارسات الهيمنة تحدث بالتأكيد داخل النظام الحكومي، إلا أنها تجرى غالبا ما وراء الدولة بمعناها الضيق. وهكذا يرى (غرامشي) أنها، تجرى **أولا** في المجتمع المدني، أو فيما يسمى بمجال الهيئات "الخاصة"، مثل الكنيسة، والاتحادات النقابية، والمدارس، ووسائل الإعلام أو الأحزاب. كما انه يبرهن، **ثانيا**، أنها تتجسد بواسطة المثقفين، الذين يتقوّم دورهم في تطوير الآيديولوجيات، وتعليم الشعب، وتنظيم وتوحيد القوى الاجتماعية وتأمين هيمنة المجموعة السائدة [70].

---

[68] Gramsci, Antonio (1971) *Selections from the Prison Notebooks*, London: Lawrence and Wishart, p. 245.

[69] Antonio GRAMSCI, *Guerre de mouvement et guerre de position*, Textes choisis et présentés par Razmig KEUCHEYAN, La fabrique éditions, 2011, p. 234.

وقد ورد نص الاقتباس عند: مايكل بوراوي، **الهيمنة الثقافية: عندما يلتقي غرامشي ببورديو**. ترجمة خلود الزغير. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:

https://www.aljumhuriya.net/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%B4%D9%8A-%D8%A8%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%88

[70] Gramsci, Antonio (1971) *Selections from the Prison Notebooks*, op. cit

خلاصة القول، إن المجتمعات، في نظر (غرامشي)، تحافظ على استقرارها من خلال الربط بين "السيطرة" أو القوة و"الهيمنة" المنظور إليها كقبول بـ أو إجماع على "القيادة الفكرية والأخلاقية". لذلك نرى ان وجود النظم الاجتماعية وإعادة إنتاجها يتحقق عبر بعض المؤسسات والجماعات بإتباع العنف لممارسة السلطة والسيطرة لحفظ الحدود والضوابط الاجتماعية (مثال ذلك نجده في قوات الشرطة، الجيش، لجان الأمن الأهلية)، في حين أن مؤسسات (كالدين والتعليم والإعلام) تدفع باتجاه القبول بالنظام السائد من خلال ثبيت الهيمنة، أو السيطرة الآيديولوجية لنمط محدد من النظام الاجتماعي. وبهذا المعنى فإن نظرية الهيمنة عند غرامشي تتضمن، في وقت واحد، تحليل قوى الهيمنة القائمة والأساليب التي بواسطتها تحوز جماعات سياسية معينة سلطة مهيمنة، وترسيم خطوط القوى والجماعات والأفكار المضادة للهيمنة والتي بوسعها قلب وضع الهيمنة السائد [71].

من المعروف ان **(انطونيو غرامشي)** كمنظر ماركسي أغنى الماركسية بتأملاته النظرية والسياسية [72] والتي أحيت مفاهيمها وأدواتها النظرية الاجرائية بخلق مفهوم **"الكتلة التاريخية"**، ومفهوم **المجتمع المدني**[73] ، كما انه هو من ابتدع مفهوم الهيمنة، الذي يعتبره ذلك الوضع التاريخي الذي لا تقتصر فيه السيطرة الطبقية على مجرد استخدام العنف، والقوة بل تشمل وظيفة القيادة كما تشمل وظيفة آيديولوجية من نوع خاص تضمنان قيام العلاقة بين الحاكمين والمحكومين على أساس من "الرضاء الايجابي" من جانب الطبقات المقهورة [74].

ويرى بعض الباحثين أن غرامشي لم يكن يعتقد كما اعتقد (ماركس) و (أنجلس) ان الدولة هي أداة من ادوات الطبقة الحاكمة تستخدمها لتحقيق مصالحها، بل انها نسيج عضوي شديد التركيب والتعقيد لها اكبر دور في التأثير على المجتمع واعادة بنائه وصوغه والتأثير في القيم السائدة فيه [75].

ان السمة المميزة للممارسة النظرية والمعرفية لغرامشي، تتمثل في حركتها المحورية على مستوى "البنية الفوقية" Super Structure، أي أنه اعتمد في ممارسته النظرية على دراسة وتحليل البناء الفوقي، شديد التعقيد والتنوع، بما يمثله كمجموعة ملموسة من الأفكار السياسية، والحقوقية، والدينية، والفلسفية، والأخلاقية، والجمالية، والمشاعر، والميول، والسايكولوجيا الاجتماعية، باعتبار أن البنية الفوقية هي ظاهرة ضرورية لكل تشكيلة اجتماعية طبقية ومميزه لها، أولاً، وتمثل إحدى القوى

وقد ورد عند: بوب جيسوب، **النظريات الماركسية المعاصرة حول القانون والدولة والأيديولوجيا القانونية السياسية**، ترجمة: سعيد العليمى، "الحوار المتمدن"-العدد: 5484 - 2017 / 4 / 7. متاح على الأنترنيت على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=554238
ويمكن الاطلاع على اعمال اخرى للكاتب المذكور بالانكليزية من بينها على سبيل المثال لا الحصر:
Bob Jessop, *The Capitalist State: Marxist Theories and Methods*, Oxford: Blackwell 1982.
Jessop, Bob (1980) 'On Recent Marxist Theories of Law, the State, and Juridico–Political Ideology', *International Journal of the Sociology of Law*, 8
Jessop, Bob (1990). *State Theory: Putting the capitalist state in its place*. Pennsylvania: University Park: Penn State University Press.

[71] قارن: دوغلاس كلنر، **الماركسية الغربية**. ترجمة كامل شياع (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، 2008)، ص 11.

[72] Simon, R. 1990. *Gramsci's Political Thought: An Introduction*. 2nd ed. Lawrence & Wishart Ltd,
Antonio A. Santucci, *Antonio Gramsci 1891-1937: Intellektuell och politisk biografi* (översättning Gustav Sjöberg), Celanders, Lund, 2014.

[73] للمزيد من التفاصيل لمقاربة غرامشي للعلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي قارن: صالح ياسر حسن، **بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية** (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، 2005).

[74] لكن الفيلسوف الفرنسي (نيكوس بولانتزاس) اعتبر ان مفهوم الهيمنة الذي انتجه غرامشي هو مفهوم غامض وينتمي، كما يبدو لأول وهلة، الى مفهوم لوكاش للوعي الطبقي باعتباره تصورا للعالم الذي ينتمي بدوره الى اشكالية الفرد عند الفيلسوف الالماني هيغل. لمزيد من التفاصيل قارن: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مصدر سبق ذكره، ص 160.

[75] قارن: حيدر علي محمد، **اشكالية المثقف عند غرامشي**، رسالة مقدمة إلى جامعة بغداد كلية الآداب قسم الفلسفة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الفلسفة، بغداد 2004، ص 199.

الاجتماعية، التي يحدث تطور التشكيله الاقتصادية الاجتماعية، كنتيجة لعملية التفاعل المتبادل بين مستوياتها البنيوية ثانياً [76].

ومن هنا يمكن القول ان مقاربة (غرامشي) للهيمنة **تختلف** عن (ماركس)، الذي نظر إليها – أي الهيمنة - باعتبارها جزءاً من البنية التحتية والعلاقات الإنتاجية، التي تشكل الطبقات الاجتماعية. حيث انه في مرحلة التكون التاريخي لعلاقات الانتاج الرأسمالي، وفي مرحلة تطورها اللاحق في اطار تكاملها البنيوي، تعمل البرجوازية كطبقة ثورية صاعدة، ممثلة لهذه العلاقات الإنتاجية، وحاملة في سيرورتها الطبقية نظام الانتاج الرأسمالي، على فرض هيمنتها الطبقية داخل المجتمع المدني، باعتبارها **الطبقة المهيمنة النقيض** للطبقات القديمة في النظام الاقطاعي. ان تركيز ماركس على البنية التحتية كإطار لمفهوم الهيمنة، نابع أيضاً من أن أصل الطبقتين الكبيرتين المتناقضتين في العصر الحديث، البرجوازية والبروليتاريا، وكذلك تطورهما لاحقاً "قد نشأ بطريقة واضحة وملموسة على أسباب اقتصادية خالصة". وهذه الأسباب مرتبطة بأثر التغيير في نمط الانتاج.

اما (غرامشي) فقد ذهب بعيدا في مقاربته لمفهوم الهيمنة، بتأكيده على **جدل العلاقة بين البنية الفوقية والبنية التحتية** وان كان يحدد الهيمنة في المحصلة النهائية للبنية الفوقية [77].

لقد استطاع (غرامشي) انطلاقاً من رؤيته الاستراتيجية لمفهوم الهيمنة، أن يعطي أهمية خاصة وفائقة للبنية الفوقية، وللمثقفين العضويين، حيث أن الهيمنة "حصيلة الدور السياسي للطبقة، أي دور انتقال البنية وتناقضاتها إلى البنية الفوقية"، في علاقاتها ببناء الحزب، أي **الأمير الحديث**، القادر على أن يكون مثقفاً جمعياً للطبقة العاملة وحلفائها الموضوعيين، من خلال وعي هذه الطبقة ذاتها ومهامها السياسية والتاريخية، "أي رؤية شاملة + برنامج سياسي"، وأن يتحمل مسؤولية قيادة ثورة، وبالتالي مسؤولية الاستيلاء على السلطة السياسية، وخلق دولة حديثة جديدة، بما يعني ذلك "خلق مجتمع مدني+ الاستيلاء على الجهاز الحكومي القمعي"، باعتبار أن هدف الثورة هو تحقيق الهيمنة" [78].

وفي ضوء الملاحظات اعلاه يمكن القول ان دراسة (غرامشي) للبنية الفوقية تعد واحدة من الدراسات التي اغنت الفكر الماركسي وتشكل كذلك نقطة تحول في هذا الفكر نظرا لإعادتها الاعتبار للبناء الفوقي في اطار علاقته الجدلية بالقاعدة الاقتصادية، خصوصا وانه عالج هذه الاشكالية في تلك الظروف التي كانت تمر بها الرأسمالية والمتمثلة بأزمة الركود العظيم (أزمة 1929-1933) [79] وما تركته من آثار ومن بينها صعود الفاشية في ايطاليا مما تطلب بلورة استراتيجية ثورية لمواجهة التحديات الجديدة. وعلى الصعيد المفاهيمي اعتبر (غرامشي) المجتمع المدني احد مكونات البنية الفوقية. ففي احد النصوص الهامة في "دفاتر السجن" كتب قائلا: "ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة، هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين، الاول يمكن أن يدعى **المجتمع المدني**، الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى (خاصة) والثاني هو **المجتمع السياسي** أو الدولة. هذان المستويان ينطويان من جهة اولى على وظيفة الهيمنة حيث إن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة أو الحكومة الشرعية ".

ويضيف في مكان آخر قائلا: "ينبغي الانتباه الى أن في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردها الى المجتمع المدني، إذ تعني الدولة : المجتمع السياسي + المجتمع المدني، أي الهيمنة المدرعة بالعنف " [80] .

---

[76] توفيق المديني، التميز في الفكر الغرامشي إزاء الماركسية الكلاسيكية. **"الحوار المتمدن"**- العدد: 603 – 2003/9/26.

[77] لمزيد من التفاصيل قارن: توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.anfasse.org/2010-12-27-01-33-59/2010-12-05-18-31-21/1983-2010-07-03-19-07-40

[78] المصدر السابق.

[79] لمزيد من التفاصيل قارن: صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي ..**، مصدر سبق ذكره. كذلك:
Sassoon, Anne Showstack (1978) 'Hegemony and Political Intervention', in S. Hibbin (ed.) *Politics, Ideology, and the State*, London: Lawrence & Wishart, pp 9-38

[80] غرامشي، **الامير الحديث، قضايا علم السياسة في الماركسية**. ترجمة: زاهي شرفان، وضاح شرارة (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الاولى، 1970)، ص 147.

ويضيف " لا ينبغي أن يفهم بكلمة دولة جهاز الحكم فحسب، بل جهاز الهيمنة الخاص..." . الدولة، حسب رأي (غرامشي) ، هي المجتمع السياسي (سلطة الدولة) زائدا الحقل الايديولوجي أو الاجهزة الاعلامية والتربوية للدولة البرجوازية الحديثة.

في هذه النقطة بالذات يكون (غرامشي) قد أكمل وطور نظرية لينين في الممارسة السياسية. وهنا ينبغي القول أيضا ان (غرامشي) قد **افترق** عن لينين في نقطة اساسية وتكمن في اسبقية القيادة الثقافية والهيمنة الآيديولوجية [81]. ففي حين طرح (لينين) مسالة ديكتاتورية البروليتاريا، كان قصده بالأساس هو "المجتمع السياسي" او الجهاز الإخضاعي للدولة. اما (غرامشي) فقد أكد على ان الدولة ليست فقط هذا الجهاز الإخضاعي وانما كذلك الجهاز الهيمني أي "المجتمع المدني". وعلى حد قوله، "في السياسة" الخطأ نابع من فهم غير صحيح للدولة في مجموعها: دكتاتورية + هيمنة".

ضمن هذا السياق درس (غرامشي) البنية الفوقية في اطار شقيها الاساسيين: المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة). فالمجتمع المدني عنده هو ذلك الميدان الذي يضم الآيديولوجيا وكل ما تفرع عنها من وسائل واجهزة النشر ويكون بذلك قد قلب استعمال هذا المفهوم ومعناه عند (ماركس). لقد كان (ماركس) يقصد به البنية الاقتصادية – الاجتماعية. وسبب هذا الاختلاف هو استعماله العائم من طرف هيغل في كتاب "اصول فلسفة الحق" [82] والذي تعرض للنقد من طرف (ماركس) [83]. اما المجتمع السياسي فهو ذلك الجزء من البنية الفوقية الخاص بالإخضاع واستخدام القوة. وبمعنى آخر ان المجتمع السياسي ينحصر في الفهم الكلاسيكي لمسالة الدولة: **السلطة السياسية**. غير ان هذا التمييز بين "مجتمع مدني" و "مجتمع سياسي" داخل البنية الفوقية لا يعتبره (غرامشي) مطابقا للواقع الحي وانما الغرض منه منهجي فقط.

ومن جهة ثانية أدخل (غرامشي) قطيعة جديدة في المضمون الدلالي Semantic لمفهوم المجتمع المدني، باعتباره فضاء للتنافس الآيديولوجي. فإذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة سلطة الدولة، فإن المجتمع المدني يمثل فضاء للهيمنة الثقافية الآيديولوجية، ووظيفة الهيمنة Hegomony هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي أنها خاصة مثل: النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة.

لقد استوعب (غرامشي) تجارب ودروس ما بعد ثورات 1848، واحداث الثورة البروليتارية بعد 1921، التي لم تنجح في اكتساح أوروبا، وأصبح يقول منذ ذلك الحين أن **حرب المواقع** احتلت مكان الثورة الدائمة [84]. وإنه في مثل هذه الأوقات لا تكون هناك معارك مباشرة بين الطبقات، ويتحول الصراع الطبقي إلى "حرب مواقع" وتصبح "الجبهة الثقافية"، بمثابة الميدان الرئيسي للنزاع [85]. وهذه واحدة من الأسباب الرئيسية التي جعلته يشدد على التعامل مع البنية الفوقية، وعلى احتلال المعركة الثقافية مكانة مهمة في المشروع السياسي الثوري [86].

---

[81] Se: Mouffe, Chantal (1979) 'Hegemony and Ideology in Gramsci', in *idem* (ed.) *Gramsci and Marxist Theory*, London: Routledge and Kegan Paul

[82] هيغل، **اصول فلسفة الحق**. ترجمة وتقديم وتعليق: د.إمام عبد الفتاح إمام (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995).

[83] قارن: كارل ماركس، **اسهام في نقد فلسفة الحقوق عند هيجل**. ترجمة هيثم مناع، منشورات دار الجمل، 1986.

[84] في قلب تصوره لمشروع الهيمنة، يقيم (غرامشي) التمييز بين "**حرب المواقع**" و "**حرب الحركة**"، إذ يشير إلى أن "حرب المواقع" قد تكون الشكل الوحيد الممكن للنضال السياسي في فترات الاستقرار النسبي للتوازن بين الطبقات، أي عندما سيكون الهجوم المباشر أو "حرب المواقع" مستحيلا. ويطرح غرامشي تساؤلا: هل هنا تطابق مطلق بين مفهوم حرب المواقع ومفهوم الثورة السلبية ؟ أو على الأقل هل توجد أو تتطور مرحلة تاريخية كاملة، ينبغي أن يعتبرا مفهوما واحدا، عندما نصل إلى النقطة التي تتحول فيها حرب المواقع الثابتة مرة أخرى إلى حرب حركة" في لحظة معينة من التطور التاريخي، سوف تحل حرب الحركة محل حرب المواقع ،وعندئذ يمكن مرة أخرى تبني "هجمات مباشرة" على الدولة.

[85] قارن: جون كاميت، **غرامشي حياته وأعماله**. ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1984)، ص253.

[86] توفيق المديني، **التميز في الفكر الغرامشي إزاء الماركسية الكلاسيكية**... مصدر سبق ذكره.

ومع ذلك فان (غرامشي) رأى ان تحدي الهيمنة بمستوييها: **القمع والآيديولوجيا** يمكن ان يتم من خلال "حرب المناورات" و "حرب المواقع"، واعتبارها نقاط على خط متواصل، بدلا من اعتبارهما خيارين ينفي كل منهما الآخر.

تتضمن "حرب المناورات" الإطاحة الفيزيقية بأجهزة الدولة القمعية. ورغم هذا، يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على طبيعة هيمنة الدولة، الذي يتمثل في موقعها داخل المجتمع المدني. وبالمقابل اعتبر (غرامشي) "حرب المواقع" انها بمثابة "الاحتمال الوحيد الممكن في الغرب"، ووصفها على أنها مقاومة الهيمنة بالثقافة بدلا من القوة المادية، بالأسلوب الذي تأسست به [87].

وتجدر الملاحظة هنا الى انه خارج هذه الاجتهادات التي مسّت اساسا "البنية الفوقية" للكتلة التاريخية"، فان غرامشي لم يأت بجديد في ميدان البنية التحتية، وهذا ناتج عن كثافة الدراسات التي تطرقت لهذه المسالة في سنوات ما قبل 1930. وبالتالي يبقى تعريف غرامشي لهذه البنية هو مجموع القوى الاجتماعية وميدان الانتاج السائدين. ان المهم في المسالة هو ذلك **الربط العضوي** بين البنيتين (الفوقية والتحتية) والذي يقوم به المثقفون، وان نشاط هؤلاء يتجسد في المجتمع المدني. بهذا يمكننا القول ان مفهوم "الكتلة التاريخية" [88] ومفهوم "الهيمنة" [89] اللذان طرحهما (غرامشي) يشكلان مفهومين لا يمكن الفصل بينهما، فتحقيق المفهوم الاول لن يتم إلا بتحقيق المفهوم الثاني. وتحقيق هذا الاخير لن يتم الا ضمن **العنصر الاول**. هذا مع العلم أن مفهوم الهيمنة هو، بلا شك، احد اكثر المفاهيم، التي انتجها الفكر الماركسي، إثارة. ويمتاز مفهوم الهيمنة عند (غرامشي) بإعلاء شأن خاص للجانب الثقافي في التأثير على الجماهير. والهيمنة عنده هي **الجمع بين السيادة والقيادة**. فاذا ارادت طبقة سائدة ان تحتفظ بقيادتها عليها عندئذ ان تتعلم كيف تقود الجماهير المؤيدة لها، وان تفهم اللحظة التاريخية لهذه الجماهير بكل قواها الاخلاقية والسياسية والفكرية [90].

تتبدى استقلالية الآيديولوجيا في الهيمنة الثقافية باعتبارها رؤية للعالم لا تستمد قوتها وقدرتها من التغلب وفرض السلطة كما هو الامر في حالة السيطرة، ولا من عقلانية مفترضة أو منطق مجرد، بل من احتضان كتل المجتمع المتجانسة واقامة اللحمة بينها.

ان هذه الهيمنة الثقافية لا تعرف مركزا ولا تأتي عن آلية موحدة، بل إنها نشاط متعدد المراكز يقيم تجهيزاته وتنظيماته خارج الدولة، وفي فضاء المجتمع المدني تحديدا، في محاولة منها – الهيمنة – لإقامة سياسة للآيديولوجيا يكون الهدف من ذلك استعادة المجتمع المدني لحقه في ممارسة شرعيته والوصول الى سيادته على مكونات وجوده الخاصة. بهذا يكون (غرامشي) أول من استعمل مفهوم الهيمنة بمعنى

---

[87] هناك من يرى ان **"حرب المواقع"** هي بإيجاز عملية يتم فيها "بناء بطيء لقوى الأسس الاجتماعية للدولة الجديدة" من خلال "خلق مؤسسات بديلة ومصادر فكرية بديلة داخل المجتمع القائم". لمزيد من التفاصيل قارن:

Cox, R. 1983. "Gramsci, Hegemony and International Relations: An Essay in Method" *Millennium: Journal of International Studies* 12(2):p 165.

[88] نعني بذلك ان **الشروط الاقتصادية والاجتماعية في ايطاليا هي التي حددت توجه البناء النظري لغرامشي**. فمهام التحول الاجتماعي بالنسبة لغرامشي مشروطة بالتحالف العضوي بين عمال الشمال الايطالي لأنه شهد تمركزا صناعيا منذ بداية القرن الى منتصفه .. و بين فلاحي الجنوب و شكل هذا التحالف هو تكوين حلف تاريخي : " كتلة تاريخية جديدة " و حيث **الدور اساسي للبنية الفوقية** أي المثقفين في نسج خيوط هذه الكتلة التاريخية بما هم ينحدرون وان ظهور مفهوم **"الكتلة التاريخية"** في كتابات غرامشي، كانت له ظروف تاريخية و سياسية اثرت بقوة على فكره. و تعتبر "المسالة الجنوبية" بمثابة التعبير الاول و الاوضح في صياغة هذا المفهوم (1926). غير ان هذه الصياغة كانت نتيجة لمجموع التجارب السياسية التي راكمتها الحركة العمالية في ايطاليا و من ضمنها حوادث ايلول/سبتمبر 1920: أي الاخفاق الذي منيت به الحركة العمالية و مجالسها في اطار احتلال مجموعة من المعامل بالشمال خاصة بمدينة تورين. كان لهذه الانتكاسة الاثر العميق لطرح السؤال التالي: **لماذا لم تكلل الثورة في ايطاليا بالنجاح كما هو الشأن في روسيا في اكتوبر 1917 ؟**

[89] لمزيد من التفاصيل عن مفهوم الهيمنة عند (غرامشي) قارن:

Simon, R. 1990. *Gramsci's Political Thought: An Introduction*. 2nd ed. Lawrence & Wishart Ltd; Antoniades, A (2008) *From 'Theories of Hegemony' to 'Hegemony Analysis' in International Relations;* Carl Cuneo, *Hegemony In Gramsci's Original Prison Notebooks: Notes on the Concept of Hegemony in Gramsci*; available from World Wide Web: < http://socserv2.mcmaster.ca/soc/courses/soc2r3/gramsci/gramheg.htm> [one screen]Ibid.

[90] لمزيد من التفاصيل قارن: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، مصدر سبق ذكره، ص 398.

القيادة، وايجاد سياسة ثقافية تهدف الى تنسيق وتوحيد مواقف الفئات والطبقات الاجتماعية كمقدمة لا بد منها لتحقيق السيادة، وذلك من خلال فاعلية الحزب "**المثقف الجمعي**" أو "**الامير الجديد**" وقدرته على حشد وتعبئة كل اصحاب المصلحة في التغيير تحت قيادته، وذلك لأنه يحمل لواء الاصلاح والتغيير، ويسعى لنشر آليات هيمنته الثقافية والسياسية على كامل المجتمع.

ونكرر ما قلناه في الصفحة السابقة من أنه لا يمكن فهم موقف غرامشي بإعطائه اهمية أساسية للمستوى الآيديولوجي في البنية الاجتماعية – الاقتصادية من دون ربط ذلك بالظروف التاريخية التي كانت سائدة آنذاك في أوربا الغربية بفعل ابتعاد أفق الثورة الاجتماعية. فقد اعتقد غرامشي أن المشكلات " الثقافية " هي مشكلات ذات أهمية خاصة في مراحل تتلو النشاط الثوري، كما في أوربا عام 1815، ثم ثانية بعد عام 1921. ويقول إنه في مثل هذه الاوقات لا تكون هنالك معارك مباشرة بين الطبقات، ويتحول الصراع الطبقي الى "**حرب مواقع**"، وتصبح " الجبهة الثقافية " هي الميدان الرئيسي للصراع [91].

لقد حاول (غرامشي) أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية واستخدامه لإعادة بناء استراتيجية الثورة. وبالنسبة له سواء أكان ذلك في كتابيه: "**الأمير الحديث**" أو "**دفاتر السجن**"، هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها. المجال **الأول** هو **مجال الدولة** وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، أي السياسية، والمجال **الثاني** هو **مجال المجتمع المدني** وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد أو كنائس إلخ، وفيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء أي نظام هي **الهيمنة الآيديولوجية والثقافية**. ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة، في نظر غرامشي، والاحتفاظ بها السيطرة على جهاز الدولة ولكن لا بد من **تحقيق الهيمنة** على المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الرئيسية. وفي هذا التحليل يبلور (غرامشي) للحزب الشيوعي، الطامح إلى الهيمنة، استراتيجية جديدة تقول إن من الممكن البدء في معركة التغيير الاجتماعي المنشود، انطلاقا من استراتيجية تركز على العمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معركة الهيمنة الآيديولوجية التي ستلعب دورا كبيرا في مساعدة الحزب على عبور الخطوة الثانية وهي السيطرة على جهاز الدولة. ففي مقابل استراتيجية الانقلاب العسكري أو شبه العسكري يقترح (غرامشي) عملية التربية والتعبئة الشاملة للمجتمع، أي السيطرة السياسية والفكرية التدريجية على الأطر التي تنظم علاقاته اليومية. ففي منظور غرامشي، المجتمع المدني هو المجال الذي تتجلى فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية مقابل المجتمع السياسي أو الدولة الذي تتجلى فيه وتتحقق وظيفة السيطرة أو القيادة السياسية المباشرة. ولأن الهيمنة مرتبطة بالآيديويوجيا فإن المثقفين هم أداتها. ومن هنا جاءت حاجة غرامشي لإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذي وضعه عليه في التحويل الاجتماعي [92].

غير أن المراهنة على المجتمع المدني لم تلغ عند غرامشي دور الدولة ولا أهمية السيطرة عليها. فالعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياسة التحويل الدولية. لذلك لا قيمة للمثقف عند (غرامشي) ولا ضمانة لفاعليته إلا إذا كان عضويا، أي إلا إذا ارتبط بمشروع سياسي لطبقة ما، تماما كما أن الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية. إنها ليست منافية للسياسة ولكن مكملة لها، وإن كانت متميزة عنها. فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة يسيران جنبا إلى جنب ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية.

---

[91] جون كاميت، **غرامشي، حياته واعماله**. ..، مصدر سبق ذكره، ص 253.

[92] Damson l. Walter, "*Hegemony and Revolution, A study of Antonio Gramsci's Political and Cultural theory*", London, University of California Press, 1980.

وكما قلنا سابقا، فإن قراءة اطروحات (غرامشي) بشأن المجتمع المدني ومقارنتها بأطروحات كل من هيغل وماركس تتيح القول بوجود اختلاف في مستويات النظر بالنسبة لماركس وهيغل من جهة وغرامشي من جهة ثانية.

يرى (هيغل) و (ماركس) في "المجتمع المدني" بمعنى المجتمع المدني لطبقات اجتماعية كما في مجتمع برجوازي، أي أن تفكيرهما انصب على مفهوم المجتمع المدني بعلاقته بالبنية التحتية، أي القاعدة الاقتصادية، أي العلاقات الناشئة في هذا المجال/الحقل الاقتصادي. أما (غرامشي) فقدم مفهوم "المجتمع المدني" ضمن اشكالية سياسية وفكرية هامة هي "الهيمنة"، وحلل مفهوم المجتمع المدني في علاقته بالبنية الفوقية في وحدتهما الجدلية، وهذا هو عنصر الاختلاف، الذي يمكن اعتباره جوهريا وهاما.

إن فكرة غرامشي عن المجتمع المدني انما لها معنى محدد في اطار فكره ذاته، أي أنه مجتمع مدني كمجال لتحقيق مشروع تاريخي معين. وبالتالي فإن هذا يعتبر أمرا يتعدى الاشكال المحددة لمفاهيم طبيعة السلطة، عسفها، مقاومة عسفها أو ما شابه.

المجتمع المدني، بحسب غرامشي، يمثل مجموع العضويات أو الكيانات الخاصة التي تمكن المجتمع المدني من أن يعبر عن وظائف الهيمنة. ويعني ذلك أن (غرامشي) يريد، وبمساعدة مفهوم المجتمع المدني، أن يحدد مضمون الهيمنة السياسية والثقافية لطبقة اجتماعية محددة (أو ائتلاف طبقي) في عموم المجتمع.

تبنى الهيمنة، كما يعاد انتاجها، ضمن شبكة من المؤسسات يسميها غرامشي بالمجتمع المدني تميزا لها عن الجانب القمعي للدولة. المجتمع المدني، إذن، هو تلك التنظيمات ذات الطابع غير الحكومي: النقابات، المدرسة، الاحزاب .... الخ، وهذه تنظيمات طوعية تفعل فعلها عن طريق الاقناع أي من خلال الآيديويوجيا. وبخلاف هذه التنظيمات، تشكل مؤسسات الدولة: الادارات، الجيش، الشرطة، القضاء، ما يسمى بالمجتمع السياسي، الذي يفعل فعله عن طريق القهر (السيطرة). الهيمنة، إذن، ذات علاقة بالمجتمع المدني في حين أن السيطرة (القسر) عائد للدولة، أي للمجتمع السياسي.

لابد أن يكون مفهوما، منعا لأي التباس، الاشارة الى أن المقارنة ما بين الثنائي الدولة/ المجتمع، أو استخدام ثنائي مشابه كالقوة/القبول، لا يعني اننا نقصد التلميح الى أن هناك أجهزة دولة قمعية بشكل خالص، وان الباقي هو أجهزة ايديولوجية خالصة، ولا أن بالإمكان تركيز الصراع الطبقي ضد الدولة بشكل رئيسي، في هذا الجانب أو ذاك. على العكس من ذلك يتعين التأكيد على حقيقة مهمة وهي أن لكل بنية دولة وظيفتها القمعية ووظيفتها الآيديولوجية وهو ما اكد عليه (ألتوسير) وما سنتناوله بالتفصيل في مكان آخر من هذه الدراسة. إلا أن هناك بعض البنى التي تكون قمعية أكثر من غيرها، وبعض البنى التي تكون بالمقابل أكثر آيديولوجية من غيرها.

ومن جهة اخرى يتوقف غرامشي عند مفهوم **أزمة الهيمنة** متناولا إياها بمنظورين [93]:
<u>المنظور الاول</u>، ويتمثل بأزمة هيمنة الطبقة السائدة في اكتساب موقع مهيمن فتحدث أزمة الطبقة السائدة عندما تفشل في مشروع كبير كانت قد طلبت من اجل تحقق وفاق الجماهير (او فرضته بالقوة): الحزب مثلا - كما تحدث ازمة هيمنتها عندما تنتقل جماهير واسعة من السلبية السياسية إلى نشاط ما وتحدث الثورة.
<u>المنظور الثاني</u>، ويتعلق بأزمة الحزب السياسي. وهذه الحالة تحدث عندما لا يعرف هذا الحزب كيف ينمو مع ايقاع الواقع فتسوده روح البيروقراطية وينفصل عن جماهيره وعن اللحظة التاريخية الملموسة.

[93] قارن: حيدر علي محمد، **اشكالية المثقف عند غرامشي**، مصدر سابق، ص 209.

خلاصة القول، يكمن ابتكار غرامشي في تَحقيبه للرأسمالية، الذي لا يعتمد على التحولات التي جرت في قاعدتها الاقتصادية (من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية، أو من الفردانية إلى الرأسمالية المنظمة)، ولكن على صعود المجتمع المدني - الجمعيات والحركات والمنظمات التي لا تشكل جزءاً من الاقتصاد ولا من الدولة. وبالتالي فقد أشار إلى ظهور النقابات العمالية، والمنظمات الدينية، ووسائل الإعلام، والمدارس، والجمعيات المدنية والأحزاب السياسية التي تتمتع باستقلال ذاتي معين تجاه الدولة، التي تميل مع ذلك إلى ضمان وجودها وتشكيل تنظيماتها. تُنظّم "خنادق المجتمع المدني" قبول الهيمنة بشكلٍ فعّال من خلال استيعاب مشاركة الطبقات الدنيا، مُفسحةً بذلك مساحة للأنشطة السياسية، ولكن فقط ضمن الحدود التي تفرضها الرأسمالية. إن المشاركة في الانتخابات، والعمل في المهن، والتعليم، والممارسة الدينية، وقراءة الصحف، كلها أمورٌ كان لها تأثيرٌ في توجيه التحدي إلى داخل الأنشطة، التي تشرف عليها المنظمات التي تتنافس على لفت انتباه الدولة.

وفقاً لغرامشي، كان لهذا **نتائج هامّة** على فكرة التحول الاجتماعي ذاتها. فمحاولات الاستيلاء على سلطة الدولة لا يمكن إلاّ أن يتم إرجاءها طالما بقي المجتمع المدني سليماً. لذلك يتوجب في المقام الأول أن نبدأ مسيرة طويلة وشاقة من خلال خنادق المجتمع المدني. تتضمن "حربُ المواقع" هذه إعادة بناء المجتمع المدني، وكسر آلاف الروابط التي تربط هذا المجتمع المدني بالدولة لوضعه تحت قيادة حركة ثورية، وعلى وجه الخصوص تحت قيادة حزبها، الذي يسميه غرامشي بـ "الأمير الحديث". إن غزو سلطة الدولة، الذي يصفه غرامشي بأنه "حرب الحركة"، ليس أكثر من ذروة صراع طويل وشاق [94].

يجب فهم الدولة ليست كـ "جهاز قوة" فقط ولكن كـ "منظم للهيمنة" أيضا

في سلسلة من التحليلات العامة، تحدث (غرامشي) عن أن الدولة ليس لها فقط دور "القوة/السلطة"، ولكن أيضا دورا آيديولوجيا وهو - الهيمنة والسيطرة -، من هنا يرى وفي مرات عديدة وبأشكال متطورة أن الدولة يجب ألا تدرك وتفهم فقط بطريقة "تقليدية" أي - جهاز قوة -، ولكن - كمنظم للهيمنة.

وأشار (غرامشي) أيضا إلى أن الدولة "بالمعنى التام" تضم "منظمات بشكل تقليدي تعتبر خاصة"، لاسيما الكنيسة، المدارس، النقابات، الأحزاب وأجهزة الإعلام. يقول (غرامشي): "وصلتُ إلى حد اعتبار كل مفهوم الدولة مدرك أو مفهوم عموما كـ "دكتاتورية" وليس مثل [....]هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع ... بكامله، هيمنة تمارس من خلال وسيلة التنظيمات الخاصة مثل الكنيسة، النقابات، الأحزاب، المدارس .. وفي النهاية إذا كل دولة تمتد لخلق وللحفاظ على شكل معين من الحضارة والمواطن، ثم تقضي على مجموعة من العادات والمواقف وتأخذ بأخرى، القانون سيصبح أداة للوصول إلى هذه الغاية كما حال المدارس والمؤسسات الأخرى".

وفي مراجعتها لمفهوم الهيمنة في عمل غرامشي: "دفاتر السجن" افرزت موفي Mouffe ثلاث مراحل في الحركة من النزعة الاقتصادوية (نموذج القاعدة والبنية الفوقية) إلى مناهضة الاقتصادوية في التحليل السياسي والآيديولوجي؛ وفي المرحلة **الثانية** يتم تجاوز ذلك بمنح المستويات السياسية والآيديولوجية فاعلية خاصة بها ، لكنها تبقى اقتصادوية في تتبع أصول الممارسات السياسية والآيديولوجية لموضوعات الطبقة التي تتحدد أعمالها بتطور الوعي الطبقي المناسب لوضعها الاقتصادي؛ وفي المرحلة **الثالثة** يتم التعامل مع الممارسة الآيديولوجية كعملية تشكل أشخاصًا لم يتم تقديمهم مسبقًا على مستوى العلاقات الاقتصادية، ولا، بمجرد أن يتم تشكيلها في الآيديولوجيات ومن خلالها، تنتمي إلى فئة معينة [95].

---

[94] لمزيد من التفاصيل قارن: مايكل بوراوي، **الهيمنة الثقافية: عندما يلتقي غرامشي ببورديو..**، مصدر سبق ذكره.

[95] Mouffe, Chantal (1979). *Hegemony and Ideology in Gramsci*, op, cit. pp 169-178
Laclau, Ernesto and Mouffe, Chantal (1982). *Hegemony and Socialist Strategy*, London: New Left Books.

في هذا السياق، توصلت (**موفي**) الى التالي:
أولاً ، تجادل بأن غرامشي يرفض وجهة النظر القائلة بأن جميع القوى السياسية هي في الأساس مواد دراسية، وتقترح بدلاً من ذلك دراسة تلك القوى التي تشكل **إرادات جماعية** في صراع آيديولوجي أو من خلاله.

ثانياً، ترى ان غرامشي يرفض الرأي القائل بأن هناك آيديولوجيات طبقية نقية تتطابق بطريقة نموذجية مع فئات مختلفة، وتجادل بدلاً من ذلك بوجود **عالم تعددي** من العناصر الآيديولوجية التي يمكن لمختلف الطبقات التعبير عنها بشكل انتقائي بطرق مختلفة لإنتاج آيديولوجياتها الطبقية الخاصة بها. وهذا يعني أن آيديولوجيات يتم تحويلها من خلال إعادة صياغة العناصر الآيديولوجية القائمة وليس من خلال الإزاحة الكلية لآيديولوجية الطبقة "النموذجية" من خلال آيديولوجية أخرى تكون حصرية وغير متراكبة في المحتوى. ويعني هذا أيضا أن الهيمنة لا تتحقق من خلال فرض آيديولوجية طبقية نموذجية على طبقات أخرى لتشكيل تحالف طبقي - فهذا ينطوي على صياغة عناصر من مختلف الخطابات الآيديولوجية حول مبدأ مهيمن محدد لإنشاء نظام آيديولوجي موحّد نسبيا ولكنه توفيقي.

ثالثًا، تصر (موفي) على أن هناك عناصر آيديولوجية مهمة ليس لها دلالات طبقية ضرورية، وتنتمي بدلاً من ذلك إلى مجال "الشعبية". وبالفعل فإن غرامشي يعامل هذه العناصر "الوطنية والشعبية" على أنها موقع للصراع الطبقي الآيديولوجي بامتياز: فالطبقتان الأساسيتان تتنافسان على صياغة هذه العناصر في خطابهما الطبقي بحيث يصبح "دينا شعبيا" أو تعبيرا عضويا للمصلحة الوطنية، بموافقة نشطة من الناس.
إن عناصر هذا النضال الآيديولوجي هم مثقفون ويتوسطون من خلال مجموعة من أجهزة الهيمنة. وعند تطوير وجهات النظر هذه ، يؤكد (غرامشي) على أن القيادة السياسية وحشد "الإرادة الجماعية" مرتبطان بشكل حاسم بـ "الإصلاح الفكري والمعنوي".

رابعاً، وأخيراً، إذا لم تكن هناك آيديولوجيات طبقية نموذجية، فإننا نواجه بدلاً من ذلك مجموعة من العناصر الآيديولوجي التي تعتمد دلالاتها الطبقية (خاصة في حالة العناصر "الشعبية" الوطنية) على إدخالها في مجموعة آيديولوجية محددة. وهذا بالتأكيد سيكون له تداعيات حاسمة لتحليل الهيمنة وكذلك للنضال من أجل قيادة سياسية وفكرية وأخلاقية، وهو ما عالجه بالتفصيل كل من لاكلاو Laclau [96] و جيسوب Jessop [97].

---

[96] Laclau, Ernesto (1980) 'Populist Rupture and Discourse', *Screen Education,* 34, p 87

[97] Jessop, Bob (1980) 'The Political Indeterminacy of Democracy', in A. Hunt (ed.) *Marxism and Democracy,* London. Lawrence & Wishart, pp 63-72
هذا مع العلم ان (جيسوب) رفض مقاربتين شائعتين حول الدولة. **الأولى** هي"البنيوية" التي تستند على منطق رأس المال، أي أنها ترى أن الدولة تساند بشكل آلي مصالح راس المال وتقوي منطق أحادي لتراكم رأس المال ولإعادة الإنتاج الرأسمالي في كل مرحلة من مراحل تطوره. **والثانية**، التي يمكن أن نسميها "الطبقية-النظرية"، لأنها ترى الدولة مجرد نتيجة لميزان القوى الطبقي الراهن بشكل مجرد واختزالي، ولا تستند على أي تحليل ملموس. وبالمقابل طرح جيسوب مقاربة بديلة تقوم على تركيب من عناصر من البنيوية مع الإقرار بأهمية نشاط ونوايا الفاعلين الاجتماعيين. فهو يرى ان الضغوط البنيوية حقيقية ولكنها ليست مطلقة، في الوقت نفسه، طالما أن الدولة ليست بنية متجانسة فإنها استراتيجياً انتقائية بمعنى تشجيعها لاستراتيجيات معينة من بين كل تلك " الباحثة عن السيطرة أو مقاومة إعادة إنتاجها أو تشكيلها. لمزيد من التفاصيل قارن:
Bob Jessop, *State Power: A Strategic-Relational Approach*, Cambridge: Polity 2007
Bob Jessop, *The State. Past, Present, Future*, Cambridge: Polity 2016.